دور الإنفاق العام فى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية

(المربع السحرى لكالدور)

دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى

دكتور

رمضان الســـيد أحمد معـــن [١]

أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد والمالية العامة

كلية التجـــارة ـ جامعة طنـــطا

دكتورة

وفـــاء بسيونى السيد شحاته [٢]

مدرس بقسم الاقتصاد والماليـــة العامـــة

كليـة التجـارة ـ جامعة المنوفيـــة

---

(١) أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد والمالية العامة بكلية التجارة – جامعة طنطا وله اهتمامات بحثية بقضايا النمو والتنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة والاقتصاد المعرفي والابتكارات وسعر الصرف وميزان المدفوعات والبطالة.

(٢) مدرس بقسم الاقتصاد والمالية العامة بكلية التجارة – جامعة المنوفية ولها اهتمامات بحثية بقضايا الطاقة والنمو والتنمية الاقتصادية والتعليم وسعر الصرف و ميزان المدفوعات والبطالة.

ملخص الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الإنفاق العام على متغيرات المربع السحرى لكالدور فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٨ . وتبين من خلال الدراسة بأن تحقيق أهداف المربع السحرى لكالدور ليس سهلاً ، فعند حدوث تحسن فى بعض محاور المربع السحرى يظهر تدهوراً فى محاور أخرى فى نفس السنة ، أى أن مثلوية المربع السحرى لم تتحقق كاملة فى الاقتصاد المصرى . وتشير النتائج الإحصائية لاختبار جذر الوحدة أن السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة غير مستقرة عند مستوياتها ، واستقرت بعد أخذ الفرق الأول ، وأكد تطبيق اختبار التكامل المشترك أن المتغيرات متكاملة ، وأن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق العام ومتغيرات النمو الاقتصادى والبطالة والتضخم والتوازن الخارجى . وأن الإنفاق العام يرتبط بعلاقة طردية بالنمو الاقتصادى ، وبعلاقة عكسية بالبطالة ، وبعلاقة طردية بالتضخم ، وبعلاقة عكسية بالتوازن الخارجى . كما توصلت نتائج اختبار السببية لجرانجر إلى وجود علاقة سببية أحادية تتجه من النمو الاقتصادى إلى الإنفاق العام ، وعلاقة سببية أحادية تتجه من البطالة إلى الإنفاق العام ، وعلاقة سببية أحادية تتجه من الإنفاق العام إلى التضخم ، وعلاقة سببية أحادية تتجه من الميزان التجارى إلى الإنفاق العام . وأكد اختبار نموذج تصحيح الخطأ إلى وجود علاقة قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة .

الكلمات المفتاحية : الاقتصاد المصرى ، الإنفاق العام ، متغيرات المربع السحرى لكالدور ، التكامل المشترك ، السببية لجرانجر ، نموذج تصحيح الخطأ .

Summary:

The study aims to analyze and evaluate the impact of the Public Expenditure on the Kaldor's magic square variables in the Egyptian economy during the period of 1980-2018. Kaldor's magic squares goals were not easy achieved as the study referred to. Because of an improvement in some axes of Caldor's magic square shows, the others will be deteriorated at the same time. So, the Caldor's magic squares idolatry was not be completely identified in the case of the Egyptian economy. The unit root test indicated that the time series data are stationary in first difference. the Co-integration test confirmed that the variables are integrated, so, a long-run balance Positive relationship between Public Expenditure and both economic growth, unemployment, inflation, and external balance., an inverse relationship to unemployment, a Positive relationship to inflation, and an inverse relationship to external balance.

The results of Granger-Causality also found that there is a single causal relationship that goes from economic growth to Public Expenditure, a single causal relationship that goes from unemployment to Public Expenditure, a single causal relationship that goes from Public Expenditure to inflation, and a single causal relationship that goes from the trade balance to Public Expenditure. The Error Correction model test confirmed a short-run relationship between study variables.

Keywords : The Egyptian Economy, Public Expenditure , Kaldor's Magic Square Variables‹, Co- integration, Granger-Causality, Error Correction Model.

مقدمــة :

تسعى دول العالم على إختلاف أيدلوجيتها الاقتصادية إلى تحقيق أهداف المربع السحرى الذى تم تصميمه من قبل الاقتصادى الإنجليزى نيكولاس كالدور (١٩٧١) والتى تتمثل فى تحقيق معدلات نمو مرتفعة وتحقيق التوظف الكامل ، واستقرار مستويات الأسعار وتحقيق التوازن الخارجى وتعظيم الأداء الذى يحسن ويطور الاقتصاد من خلال أدوات السياسة الاقتصادية . ومع ظهور الكساد العظيم ١٩٢٩-١٩٣٢م ، منح الفكر الكينزى مساحة واسعة لتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى ، واحتلت السياسة المالية موقعا بارزاً فى الفكر الاقتصادى . وقد حظى الإنفاق العام باهتمام العديد من الاقتصاديين كأحد أدوات السياسة المالية التى تستخدمها الدولة فى التأثير على النشاط الاقتصادى . وباعتباره من أوائل الأدوات الكينزية وأشهرها والتى تم تطبيقها للخروج من أزمة الكساد العظيم ، فبعد أن كان الإنفاق العام لإشباع الحاجات العامة الأساسية من دفاع وأمن وقضاء ، أصبح وسيلة لتحقيق التوازن الاقتصادى والاجتماعى والمالى ، ومن ثم رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع .

ويقع على عاتق الدولة توجيه الإنفاق العام بشكل يتماشى مع التطورات السائدة فى الاقتصاد ، لذا فهو يعكس بدرجة كبيرة فاعلية الحكومة ومستوى أدائها ودورها للوصول إلى أهداف المربع السحرى لكالدور . ولقد أوصت المؤسسات الدولية فى إطار سياسات التكيف الاقتصادى بخفض الإنفاق العام ورفع الدعم وتحرير سوق العمل وزيادة أسعار السلع والخدمات التى ينتجها القطاع العام ، إلا أنه فى عام ١٩٨٦م تم قام صندوق النقد الدولى والبنك الدولى بتصميم برامج موجهة لتحقيق أهداف اجتماعية ، تشمل برامج خاصة للتوظيف والتدريب والتأمين واستهداف الدعم للمستحقين . (دياب ، ٢٠١٣)

ويعد عجز الموازنة العامة للدولة من أهم المؤشرات التي يقاس بها الأداء المالي للدولة وكلما أمكن تخفيض هذا العجز إلى أقصي حد ممكن كلما كان ذلك توجيهاً نحو المسار الصحيح لإصلاح المالية العامة للدولة ، وذلك انطلاقاً من أن علاج عجز الموازنة لا يعني إنهاءه ، بل يشير ببساطة إلى المستوى الذي يصبح عنده الاقتصاد قادراً علي النمو دون مشكلات تضخمية أو انكماشية . وتستند سياسة الإنفاق العام فى مصر للعام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ على ترشيد الإنفاق وتحقيق خفض واستدامة مؤشرات المالية العامة ولكن بالتوازى مع العمل على دفع النشاط الاقتصادى لخلق فرص عمل حقيقية وزيادة دخول أفراد المجتمع ، وتحسين جودة الخدمات العامة ورفع كفاءة الإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية . ولقد استخدم الاقتصاديون مؤشرا مهما للتعرف على ظاهرة تزايد الإنفاق العام يتمثل فى نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلى الإجمالى والذى يعد وسيلة مهمة لقياس حجم تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى ، وانطلاقاً من الدور الهام الذى يلعبه الإنفاق العام كأحد أدوات السياسة المالية فى الاقتصاد ، فإن الاهتمام بالإنفاق العام فى واقع الأمر ما هو إلا اهتماماً بأهداف السياسة الاقتصادية . (البيان المالى للموازنة العامة للدولة ، ٢٠٢٠/١٩)

الإطار العام للبحث :

أهمية البحث : ترجع أهمية البحث إلى :

١- أهمية الدور الذى يلعبه الإنفاق العام فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى من خلال زيادة مستويات التوظف واستقرار الأسعار والنمو الاقتصادى والتوازن الخارجى ، هذه الأهداف تسعى الدول لتحقيقها من أجل زيادة رفاهية أفراد المجتمع .

٢- ندرة الدراسات المتعلقة بدراسة دور الإنفاق العام فى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية "المربع السحرى لكالدور" فى الاقتصاد المصرى .

هدف البحث : يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية :

- دراسة طبيعة واتجاه العلاقة بين متغيرات البحث (الإنفاق العام ومتغيرات المربع السحرى لكالدور) فى الاقتصاد المصرى فى الأجلين القصير والطويل ، وذلك من خلال تفسير واقع تطور هذه المتغيرات والعلاقة بينهما خلال فترة البحث والدراسات السابقة والنموذج القياسى المتبع .

ويمكن تجزئة الهدف الرئيسى إلى أهداف فرعية تالية :

١- بيان اتجاهات متغيرات المربع السحرى لكالدور فى مصر خلال فترة الدراسة .
٢- تقديم إطار نظرى للإنفاق العام ودوره فى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية طبقا للمربع السحرى لكالدور .
٣- تحليل علاقة التكامل المشترك بين الإنفاق العام ومتغيرات المربع السحرى لكالدور فى الأجلين القصير والطويل .

فروض البحث : تتمثل فروض البحث فى التالى :

١- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادى .
٢- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العام ومعدل التضخم .
٣- توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العام ومعدل البطالة .
٤- توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العام والتوازن الخارجى .

منهج البحث :

يعتمد البحث على استخدام الأسلوب الوصفى التحليلى الذى يهدف إلى تحديد الإطار النظرى للدراسة من خلال تحليل اتجاهات الإنفاق العام ومتغيرات المربع السحرى لكالدور فى مصر . ويستخدم الأسلوب القياسى لتحليل وقياس أثر الإنفاق العام كمتغير مستقل على متغيرات المربع السحرى لكالدور كمتغيرات تابعة والمتمثلة فى النمو الاقتصادى ومعدل التضخم ومعدل البطالة والتوازن الخارجى بالاستعانة ببرنامج Eviews . سوف يتم اختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج ، وذلك بتطبيق اختبار ديكى – فوللر . وسيتم تطبيق هذا الاختبار على مستوى المتغيرات وفروقها ، للتأكيد على أن لمتغيرات العلاقة درجة تكامل متماثلة . وبعد التأكد من كون متغيرات العلاقة متكاملة من الدرجة نفسها ، سيتم تطبيق اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ للتأكيد علي جود علاقة توازنية طويلة وقصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة . وأخيراً سيتم اختبار اتجاه السببية Granger Causality بين متغيرات الدراسة لتحديد اتجاه السببية بينهما .

تنظيم البحث : ينقسم البحث إلى أربعة مباحث إلى جانب الإطار العام للبحث :

المبحث الأول : الدراسات السابقة فى مجال البحث .
المبحث الثانى : أهداف السياسة الاقتصادية طبقا للمربع السحرى لكالدور .
المبحث الثالث : الإطار النظرى لدور الإنفاق فى التأثير على المربع السحرى لكالدور .
المبحث الرابع : قياس دور الإنفاق العام فى التأثير على متغيرات المربع السحرى لكالدور فى مصر

الدراسات السابقة فى مجال دور الإنفاق العام فى التأثير على متغيرات المربع السحرى لكالدور :

تضمنت الأدبيات الاقتصادية من البحوث والدراسات التى تناولت العلاقة بين الإنفاق العام كأحد أدوات السياسة المالية وأهداف المربع السحرى لكالدور ، سواء على مستوى الاقتصاديات المتقدمة أو النامية ، والتى تختلف من حيث المتغيرات المستخدمة وأسلوب التحليل الإحصائي المستخدم والفترة

التحليل الإحصائي المستخدم والفترة الزمنية للدراسة ، مما ينعكس على نتائج تلك الدراسات وأهميتها . وأخيرا الإشارة إلى ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة .

أولاً : الدراسات العربية

١- دراسة (أحمد ، علاء مصطفى ، ٢٠١٩) :

استهدفت الدراسة تحليل دور الإنفاق العام من الناحية الاقتصادية وتأثيره على مستوى التوظف فى اليابان خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٨. وتوصلت نتائج الدراسة من خلال تطبيق المنهج الاستقرائى إلى صحة فرضية أن الإنفاق العام ضرورى لتحقيق مستوى مرتفع من التوظف . وأوصت الدراسة بضرورة زيادة تدخل الدولة فى المراحل الأولى للتنمية من أجل حماية الاقتصاد من الاختلالات الهيكلية ، وزيادة الاهتمام بقطاع الخدمات ثم قطاع الصناعة لدورهم الهام فى رفع معدل النمو الاقتصادى ، وزيادة الاهتمام بالصناعات التصديرية من اجل تحقيق فائض فى الميزان التجارى .

٢- دراسة (حسين ، إبراهيم وآخرون ،٢٠١٩) :

استهدفت الدراسة تحليل وقياس اثر الإنفاق العام على متغيرات المربع السحرى لكالدور فى السعودية خلال الفترة ١٩٩١-٢٠١٧م . وأكدت اختبارات جذر الوحدة أن سلسلة متغيرات نمو الإنفاق العام و معدل التضخم والنمو الاقتصادى مستقرة عند مستواها . فى حين متغيرات معدل البطالة والتوازن الخارجى مستقرة عند الفرق الأول ، وان هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق العام ومتغيرات (معدل التضخم و معدل النمو الاقتصادى والتوازن الخارجى) . كما توجد علاقة طردية فى الأجل القصير بينهما ، وعكسية مع معدل البطالة . أما فى الأجل الطويل فهناك علاقة طردية بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادى ومعدل التضخم ، وعكسية بين الإنفاق العام و البطالة والتوازن الخارجى .

٣- دراسة (بن على ، عبدالغانى ،٢٠١٩) :

استعرضت الدراسة العلاقة السببية بين أهداف السياسة الاقتصادية الكلية والمتمثلة فى كل من الناتج المحلى الاجمالى والميزان التجارى والتضخم و البطالة (المربع السحرى لكالدور) وذلك فى الاقتصاد الجزائرى خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠١٥ .وتوصلت الدراسة باستخدام نموذج الانحدار الذاتى VAR إلى وجود علاقة فى اتجاهين بين كل من الميزان التجارى والبطالة ، وفى اتجاه واحد فقط من الميزان التجارى إلى النمو ، ومن النمو إلى التضخم ، ومن التضخم إلى البطالة .

٤- دراسة (حسيبة ، زيان ، ٢٠١٨) :

استهدفت الدراسة اختبار قانون واجنر فى الاقتصاد الجزائرى خلال الفترة ١٩٦١-٢٠١٦ . أظهرت نتائج اختبار السببية فى العلاقة بين متغيرات قانون واجنر بأنها ذات اتجاه واحد ، حيث أن نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى يسبب نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلى الإجمالى والعكس لا يحدث . و باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ، أظهرت نتائج تقدير العلاقة بين نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلى الاجمالى ونصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى أنها موجبة ومعنوية إحصائيا ، مما يعنى تحقق قانون واجنر فى الاقتصاد الجزائرى خلال فترة الدراسة .

٥- دراسة (قريجيج ، بن على ، ٢٠١٨) :

حاولت الدراسة قياس أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادى فى الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٧م ، وباستخدام أسلوب التكامل المشترك ، توصلت الدراسة إلى أن أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادى فى الجزائر ذو اتجاهين متعاكسين ، فالأول ذو أثر إيجابى ويكون ذلك فى الأجل القصير ، حيث قدرت الزيادة بـ ١.٢١% والتى تعبر عن مرونة الإنفاق العام إلى الناتج المحلى الاجمالى فى الجزائر

مرونة الإنفاق العام إلى الناتج المحلى الاجمالى فى الجزائر . أما الأثر الثانى فهو ذو علاقة سلبية ويكون ذلك فى الأجل الطويل ، حيث قدرت نسبة الأثر على مستويات الناتج المحلى الاجمالى بـ-٢.٠٣٦% عند ارتفاع حجم النفقات بـ ١% وبصفة عامة فان الإنفاق العام فى الجزائر لا يسهم فى تحسين مستويات الإنتاجية ودفع التنمية الاقتصادية .

٦- دراسة (مسعودة ، شمسة وآخرون ، ٢٠١٨) :

تناولت الدراسة قياس أثر متغيرات كالدور على الإنفاق العام فى الاقتصاد الجزائرى خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠١٧م ، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى واختبار السببية لجرانجر ، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين التضخم و الإنفاق العام وأن معامل التحديد $R^2=0.24$ ، وتوجد علاقة عكسية بين البطالة والإنفاق العام وأن معامل التحديد $R^2=0.77$ ، وان العلاقة بين النمو الاقتصادى والإنفاق العام طردية ولكنها ضعيفة وان معامل التحديد $R^2=0.0102$ ، وأخيراً فإن العلاقة بين ميزان المدفوعات والإنفاق عكسية وضعيفة ، وان معامل التحديد $R^2=0.005$.

٧- دراسة (هنـاء ، بن عزة ، ٢٠١٧) :

قامت الدراسة بقياس اثر الإنفاق الحكومى على النمو الاقتصادى فى الجزائر فى الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤م . وتوصلت الدراسة من خلال تطبيق طريقة الانحدار الذاتى VAR إلى وجود تأثير سلبى ومعنوى للإنفاق الحكومى الاستهلاكى فى الأجل القصير ، وغير معنوى فى الأجل الطويل . فى حين يوجد أثر موجب ومعنوى للإنفاق الحكومى الاستثمارى على الناتج المحلى الاجمالى فى الأجل القصير وغير معنوى فى الأجل الطويل . وأوصت الدراسة بضرورة ترشيد الإنفاق العام وخاصة الاستهلاكى فى الجزائر .

٨- دراسة (لبـرة ، هشام وآخرون ، ٢٠١٧) :

تناولت الدراسة فعالية السياسة النقدية فى تحقيق الأمثلية لمتغيرات المربع السحرى لكالدور فى الجزائر ، من أجل وضع سياسة نقدية ملائمة تحاول تصحيح الاختلالات الهيكلية ولاستغلال الموارد الاقتصادية والمالية لتحقيق أهداف المربع السحرى لكالدور . وتوصلت الدراسة التى غطت الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤م بوجود أمثلية ولكنها غير كافية ، وبالتالى لم تحقق السياسة النقدية الأمثلية الكاملة لمتغيرات المربع السحرى فى الجزائر .

٩- دراسة (سفاحلو ، وآخرون ، ٢٠١٧) :

هدفت الدراسة إلى معرفة دور السياسة النقدية فى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية طبقا للمربع السحرى لكالدور فى الجزائر خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٥م ، وبالاعتماد على دراسة استقرارية السلاسل الزمنية واختبارات التكامل المشترك ، توصلت الدراسة إلى أن انتهاج سياسة نقدية توسعية فى الجزائر لم تحقق أهداف النمو الاقتصادى واستقرار الأسعار والتوظف الكامل ، فى حين أدت إجراءات تقييد الواردات من السلع والارتفاع الطفيف فى أسعار البترول إلى التحسن فى الميزان التجارى وهذا ما أظهره الضيق فى مساحة المربع .

١٠- دراسة (آيـة ، دشوشة وآخرون ، ٢٠١٧) :

قامت الدراسة باختبار فرضية أن الإنفاق العام له أثر موجب على أهداف السياسة الاقتصادية الكلية حسب المربع السحرى لكالدور ، وتوصلت الدراسة إلى أن أثر الإنفاق العام لم يكن له تأثير كبير على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ، إلا أن نموذج كالدور لم يتحقق فى الاقتصاد الجزائرى ، حيث زادت معدلات التضخم وارتفعت معدلات البطالة وأصبحت معدلات النمو الاقتصادى سالبة ، كما عانى ميزان المدفوعات من عجز .

١١- دراسة (خبازى ، فاطمة ، ٢٠١٧) :

تناولت الدراسة دور اقتصاد المعرفة فى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية " المربع السحرى لكالدور" فى الجزائر ، وتوصلت الدراسة إلى وجود اثر لاقتصاد المعرفة فى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ، وظهر ذلك من خلال الاعتماد على التقنيات المتطورة وتكنولوجيا المعلومات وبروز قطاع الخدمات مما ساهم فى تحقيق هدف النمو الاقتصادى والاستقرار الخارجى بسبب استخدام التجارة الالكترونية .

١٢- دراسة (مسعودى ، زكرياء ، ٢٠١٧) :

تهدف الدراسة إلى تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال المربع السحرى لكالدور للفترة ٢٠٠١-٢٠١٦م . وبينت الدراسة أن فترة تنفيذ برنامج دعم النمو ٢٠٠٥-٢٠٠٩م ، تعتبر الأفضل للأداء الاقتصادى من خلال تحسن المؤشرات الاقتصادية واتساع شكل المربع واقترابه من مثلوية شكل مربع كالدور السحرى ، وبداية من عام ٢٠١٠ تراجع الأداء الاقتصادى مقارنة بالفترة السابقة من خلال ملاحظة شكل مربع كالدور، مما يدل على تراجع فى المؤشرات الأربع والابتعاد عن مثلوية مربع كالدور السحرى

١٣- دراسة (كروش ، صلاح الدين ، ٢٠١٦) :

تهدف الدراسة إلى البحث عن مثلوية متغيرات الاقتصاد الكلى " المربع السحرى لكالدور " بالتطبيق على الاقتصاد الجزائرى . وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة الاقتصادية المطبقة لم تستطيع تحقيق مثلوية متغيرات الاقتصاد الكلى الجزائرى حسب رؤية المربع السحرى لكالدور .

١٤- دراسة (محفوظ ، فاطمة ، ٢٠١٥) :

تناولت الدراسة أثر السياسة المالية على متغيرات المربع السحرى لكالدور فى الاقتصاد الجزائرى وذلك خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٣م . وباستخدام بعض الأساليب والطرق الإحصائية والكمية وبرنامج SPSS . وتوصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائرى قد سجل نتائج ايجابية لمتغيرات المربع السحرى خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠١٣ ، ويرجع هذا إلى ملائمة الظروف الاقتصادية وتطبيق سياسة مالية توسعية .

١٥- دراسة (بن عزة ، محمد ، ٢٠١٥) :

استهدفت الدراسة تحليل وقياس دور الإنفاق العام فى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية فى الجزائر خلال الفترة١٩٧٠-٢٠١٣ . وباستخدام نموذج الانحدار الذاتى VAR توصلت الدراسة إلى أن حدوث صدمة فى الإنفاق العام تقدر بـ ١% خلال السنة الأولى سيكون لها أثر معنوى إيجابى يقدر بـ ٠.٠٠٥٨٠١%. وهذا ما يؤكد أن تأثير الإنفاق العام فى الناتج المحلى الاجمالى وبالتالى النمو الاقتصادى إيجابى لكن ضئيل ، وبالتالى لا يتحقق مضاعف الإنفاق العام فى الأجل القصير . ومن جهة أخرى فإن حدوث صدمة تقدر بـ ١% فى الإنفاق العام يكون لها أثر معنوى على التضخم يقدر بـ ١,٢٥٧٨١٤% فى السنة الأولى ، إلا أن هذه الصدمة ذات تأثير سالب على الميزان التجارى الجزائرى .

١٦- دراسة (سالمان ، وفاء محمد ، ٢٠١٤) :

قامت الدراسة بتحليل وقياس الآثار التوزيعية للإنفاق العام فى مصر بالتطبيق على التعليم قبل الجامعى خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٤ ، واستخدمت الدراسة طريقة Stepwise , Enter وتوصلت إلى معنوية العلاقة وارتفاع معامل التحديد للقوة التفسيرية المرتفعة للمتغيرات المستقلة والتى تشير للمؤشرات المالية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية لقطاع التعليم قبل الجامعى غلى المتغير التابع الإنفاق على التعليم فى مصر .

١٧- دراسة (البـاز ، هبـة ، ٢٠١٤) :

سعت الدراسة إلى قياس كفاءة الإنفاق العام فى مصر خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١- ٢٠١١/٢٠١٢ ، وتحليل التغيرات التى مرت بها والوقوف على أسبابها وأهم العوامل المؤثرة فيها . وقد توصلت الدراسة إلى أن مستويات كفاءة الإنفاق العام فى مصر أخذت فى التراجع خلال فترة الدراسة وذلك على الرغم من تزايد حجم الإنفاق العام الاجمالى بالأسعار الثابتة، وهو ما يؤكد الانطباع العام السائد بضعف مستوى كفاءة الإنفاق العام الاجمالى فى مصر .

١٨- دراسة (الشامى ، سلام ، ٢٠١٤) :

استهدفت الدراسة تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم بالتطبيق على الاقتصاد الليبى خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩ ، وتوصلت إلى أن تزايد نمو الإنفاق العام بشقيه الاستهلاكى والاستثمارى خلال فترة الدراسة صاحبها تزايد واضح فى نمو عرض النقود يفوق نمو الناتج المحلى الاجمالى الذى جعل الطلب الكلى لا يتناسب مع العرض الكلى مما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم حتى وصل إلى ١٠.٤% فى عام ٢٠٠٨ . وتبين اختبار السببية أن العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم فى اتجاه واحد من الإنفاق العام إلى التضخم .

١٩- دراسة (راتول ، محمد وآخرون ، ٢٠١٤) :

تستهدف الدراسة تقييم فعالية السياسة النقدية فى تحقيق المربع السحرى لكالدور فى الجزائر خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠م . وتوصل الباحثان إلى أن السياسة النقدية لم تحقق الأمثلية لمتغيرات الاقتصاد حسب المربع السحرى لكالدور ، واستعرضت الدراسة لعدة عوامل أدت إلى الحد من فاعلية السياسة النقدية فى تحقيق الأمثلية منها على سبيل المثال ، ضيق وتخلف الأسواق المالية فى الجزائر ، كما أن الدراسة لم تشمل على فترة زمنية طويلة للوصول إلى نتائج مقبولة .

٢٠- دراسة (خفاجة ، أمل ، ٢٠١٣) :

تناولت الدراسة بيان تأثير الإنفاق الحكومى للسلطة الفلسطينية على النمو الاقتصادى خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠١١م . وتوصلت نتائج الدراسة باستخدام اختبارات التكامل المشترك إلى التأثير الإيجابى للإنفاق الحكومى على الناتج المحلى الإجمالى وأن هناك علاقة تبادلية بينهما ، وبلغ معامل التحديد المعدل ٣٢% ، وهذا يعنى أن المتغيرات المستقلة التى تمثل مكونات الإنفاق الحكومى تفسر ٣٢% من التغيرات فى الناتج المحلى الإجمالى فى ظل ثبات العوامل الأخرى . والنسبة الباقية ٦٨% تعود لعوامل أخرى بالإضافة للخطأ العشوائى فى التقدير .

٢١- دراسة (المزروعى ، على ، ٢٠١٢) :

قامت الدراسة بدراسة العلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلى الاجمالى بالتطبيق على دولة الإمارات المتحدة خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩ . وتوصلت نتائج الدراسة انه كلما زاد الإنفاق العام بمليون درهم فإن الناتج المحلى الاجمالى سيزداد بمقدار ٤.١٥٩ مليون درهم أى أن الإنفاق العام له تأثير موجب ومعنوى على الناتج المحلى الإجمالى .

٢٢- دراسة (زواوى ، الحبيب ، ٢٠١٢) :

استهدفت الدراسة تحليل وقياس أثر تخفيض الدينار الجزائرى على متغيرات المربع السحرى للسياسة النقدية بالتطبيق على الجزائر خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٧م . وتوصلت الدراسة من خلال تطبيق اختبارات السببية إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين تقلبات سعر الصرف ومعدل التضخم ، وعدم وجود علاقة سببية بين سعر الصرف ومعدل البطالة ، كما لا يوجد سببية بين سعر الصرف وكل من الميزان التجارى ومعدل النمو الاقتصادى .

٢٣- دراسة (نفادى ، محمد صديق ، ١٩٩٩) :

استهدف الدراسة قياس أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادى فى مصر خلال الفترة من ١٩٧١/٧٠-١٩٩٥/٩٤ . وتوصلت الدراسة باستخدام نموذج الانحدار المتعدد عن عدم وضوح تأثير الإنفاق

وضوح تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادى ، فقد تأكد من تحليل نسب الإنفاق العام وتقديرات المرونات الدخلية لهذا الإنفاق ، أن أثر الدخل هو أثر ضعيف بالنسبة للسلع الاجتماعية فى مصر ، كما أن الإنفاق العام لم ينمو فى مصر بمعدل أعلى من معدل التضخم بل ظلت نسبته إلى الناتج المحلى الاجمالى شبه ثابتة تقريبا خلال فترة الدراسة .

ثانياً : الدراسات الأجنبية

١- دراسة (Picek, O., 2017) :

تناولت الدراسة تقييم أداء اقتصاد إحدى عشر دولة من منطقة اليورو ، من خلال تكوين مؤشر اجمالى يجمع المتغيرات الأربعة لمربع كالدور . وتم قياس المتغيرات من خلال وضع معدل مستهدف ووزن نسبى مرجح متساوى لجميع أهداف السياسة الاقتصادية الممثلة فى مربع كالدور . وأظهرت النتائج تدهوراً كبيراً فى أداء جميع الدول الإحدى عشر على مدى العقود الماضية ، وتمثل البطالة إحدى المتغيرات التى شهدت تدهوراً كبيراً إلى جانب الاختلال فى الميزان التجارى ثم النمو الاقتصادى ومعدل التضخم .

٢- دراسة (Firme. V. and Teixeira. J, 2014) :

هدفت الدراسة إلى تقييم أداء الاقتصاد الكلى على مجموعة من الدول بالتركيز على الاقتصاد البرازيلى خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠١٢م باستخدام متغيرات المربع السحرى لكالدور ، وأظهرت النتائج أداء جيد للاقتصاد الصينى فى حين كان الأداء فى الاقتصاد البرازيلى على غير المتوقع من انخفاض معدل النمو الاقتصادى وارتفاع عجز الميزان التجارى وارتفاع معدل التضخم .

٣- دراسة (Nehme, Georges N. 2014) :

تناولت الدراسة ضمان فاعلية السياسة النقدية عبر المدارس الاقتصادية بالتطبيق على الاقتصاد اللبنانى خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠. وتؤكد الدراسة على أهمية الترابط بين الأسواق المالية وسوق العمل وسوق السلع والخدمات ، وان أية محاولة لتطبيق السياسة النقدية على سوق دون الآخر سوف يؤدى إلى ارتفاع الديون العامة ومعدلى البطالة والتضخم وسيزيد من احتمالية حدوث أزمات مالية . وبالرغم من أن الدولة النامية تفتقر إلى القدرة على تطبيق السياسات الليبرالية والاستفادة من العولمة ، إلا أن الحكومة اللبنانية تصر على تطبيق هذه السياسات المتمثلة فى ارتفاع معدل الضريبة وانخفاض الإنفاق الحكومى ، وارتفاع سعر الفائدة . كما أن مؤشرات الأداء الاقتصادى اللبنانى لا يتوافق مع المربع السحرى لكالدور .

٤- دراسة (Medrano, René A. and Teixeira, Joanili R., 2013) :

تناولت الدراسة التقييم الكمى للأداء الاقتصادى فى كل من البرازيل وشيلى خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١١م . وباستخدام المربع السحرى لكالدور توصلت الدراسة إلى أن الأزمة المالية كان لها تأثير أقوى على متغيرات المربع السحرى لكالدور فى شيلى أكثر من البرازيل

٥- دراسة (Bertocco, G., 2001) :

تطرح الدراسة تساؤل هل يمكن للعرض النقدى أن يكون له تأثير على نموذج كالدور . وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة مستقرة بين الأوراق المالية والدخل الإسمى مما لزم الأمر تدخل السلطات النقدية لإعادة وضع مقترحات جديدة فيما يتعلق بالعرض النقدى وخاصة دعوة البنك المركزى إلى تثبيت سعر الفائدة .

ويخلص الباحثان من استعراض الدراسات السابقة إلى ما يلى :

١ــ أنه تم الاستفادة منها فى إثراء الإطار النظرى للدراسة ، كذلك اختيار المتغيرات الاقتصادية لبناء النموذج القياسى ، كما أنها أسهمت فى إلقاء الضوء على أهمية دراسة دور الإنفاق العام فى تحقيق

دور الإنفاق العام فى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية . كما تعتبر الدراسة الحالية استكمالا للدراسات السابقة التى تناولت دور الإنفاق العام فى تحقيق أهداف المربع السحرى لكالدور .

٢- تتشابه الدراسة الحالية مع دراسة (حسين ، إبراهيم ، ٢٠١٩) من جهة تطرقه لتأثير الإنفاق العام على متغيرات المربع السحرى لكالدور فى المملكة العربية السعودية . وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة هو ندرة الدراسات القياسية التى تربط جميع متغيرات الدراسة المتمثلة فى النمو الاقتصادى ، ومعدل البطالة ، ومعدل التضخم ، ورصيد الميزان التجارى كمتغيرات تابعة والإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى كمتغير مستقل فى الاقتصاد المصرى .

٣- تأتى أهمية الدراسة الحالية ، نظرا لعدم وجود دراسات كافية بالتطبيق على الاقتصاد المصرى وأن هذه العلاقة بحاجة إلى المزيد من البحث والدراسة .

أهداف السياسة الاقتصادية " المربع السحرى لكالدور"

تتفق الدول جميعها بالرغم من اختلاف أيدلوجياتها الاقتصادية على مجموعة من الأهداف الاقتصادية والتى تمثل التوازن الاقتصادى بشقيه الداخلى والخارجى ، ويمكن تلخيصها فى أربعة أهداف تعرف بمربع كالدور السحرى الذى هو عبارة عن رسم تخطيطى رباعى الرؤوس يحتوى على الأهداف الأربعة للسياسة الاقتصادية ، والذى تم تصميمه من قبل نيكولاس كالدور فى عام ١٩٧١م ، ولم تتضمن صياغته للسياسة الاقتصادية معادلات أو جداول أو رسوم بيانية ، أى أن تحليل كالدور لم يستفد من الأدوات الكمية . وقد تناول كال شيلر هذا القصور من خلال التمثيل البيانى لنهج كالدور ، وإضافة عدد من الأهداف إلى المربع كالاستدامة البيئية والرفاهية الاقتصادية والعدالة الاقتصادية ، ويعتبر المحاور المكونة لمربع كالدور الأهداف الرئيسية لأى اقتصاد كونها تمس الجوانب المرتبطة بالاستقرار الاقتصادى للدولة ، وهدف هذا المربع يكمن فى تحديد أمثلية الاقتصاد ،أى مستويات المتغيرات التى يجب ان تصلها ليكون الاقتصاد فى وضع أمثل . وإضافة مصطلح "السحرى" إلى المربع يرجع إلى أنه لا يمكن تحقيق جميع الأهداف فى نفس الوقت ، نظرا لوجود تعارض فيما بينها ، ولكن فى بعض الحالات يمكن أن تكون الأهداف متكاملة . (بن على ، ٢٠١٩ ، Picek, 2017) وتتمثل هذه الأهداف فى التالى :

١- تحقيق النمو الاقتصادى : طبقا لمربع كالدور يجب أن يبلغ معدل النمو الاقتصادى ما بين ٥% و ٦% سنويا وبطبيعة الحال يجب أن يكون هذا المعدل أكبر من معدل النمو السكانى لنفس الفترة ، لأن هذا سيؤدى إلى رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع .

٢- تحقيق الاستقرار فى الأسعار : أى التحكم فى معدل التضخم الذى يعبر عن الارتفاع المستمر والمتزايد فى المستوى العام للأسعار ، وحسب كالدور يجب أن يكون معدل التضخم صفر% ، وهو ما يتفق مع رأى فريدمان بأن تحقيق مستوى منخفض للتضخم مع هدف التوظف الكامل ، يتطلب أن ينمو الناتج المحلى الاجمالى فى المتوسط ما بين ٥% و ٦% سنويا ، وبالتالى فإن زيادة العرض النقدى بنفس النسبة ستجنب الاقتصاد التعرض للدورات الاقتصادية .

٣- تحقيق التوظف الكامل : حسب كالدور يجب أن يبلغ معدل البطالة صفر% ، حيث التوظف الكامل يعنى زيادة حجم العمالة وتحقيق أقصى مستوى ممكن من التشغيل ، أى استغلال الكامل لكل الطاقات الإنتاجية فى المجتمع . ويجب ملاحظة أن سعى السياسة الاقتصادية إلى تحقيق التوظف الكامل لا يعنى بالضرورة أن معدل تشغيل القوى العاملة ١٠٠% أو أن معدل البطالة يساوى صفراً .

٤- تحقيق التوازن الخارجى : حسب كالدور من الأفضل أن يكون ميزان المدفوعات فى حالة فائض فى حدود ٢% . وقد قام كالدور باقتراح قانون يعرف بقانون " كالدور- فيدورن" الذى حاول من خلاله تمثيل العلاقة بين معدل النمو الاقتصادى والمعدلات الثلاثة بيانيا ، وذلك من خلال لإعطاء قيم كمية لتلك المعدلات ، كما يتضح من الشكل التالى :

شكل (١)
المربع السحرى لكالدور

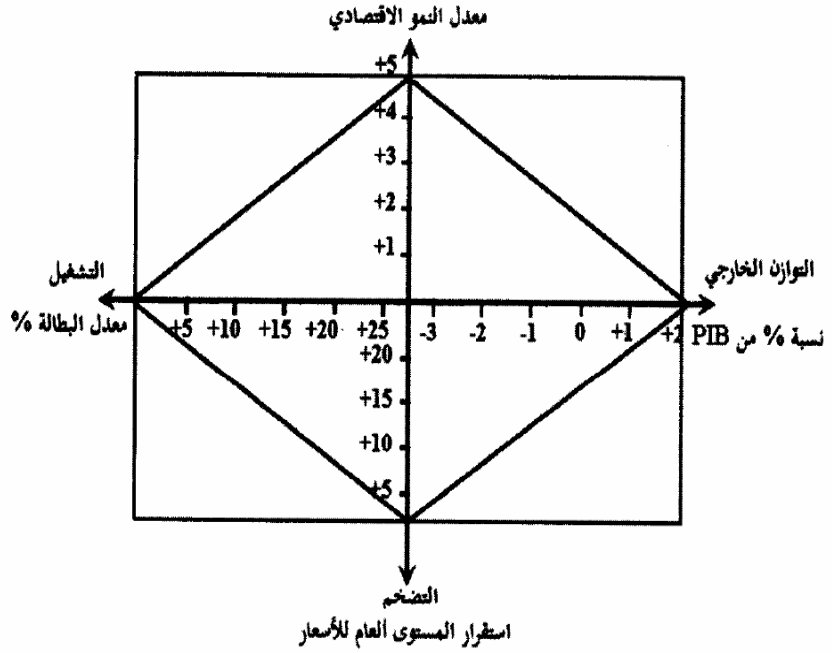

المصدر : راتول ، محمد وآخرون : تقييم فعالية السياسة النقدية فى تحقيق المربع السحرى لكالدور فى الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠) ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، المجلد ٢١، العدد ٦٦، ص ٩٢ .

التعارضات المحتملة بين أهداف المربع السحرى لكالدور :

ولاشك أن تحقيق نتائج مثلوية مجموع الأهداف الأربعة للمربع السحرى لكالدور مجتمعة ليست بالأمر الهين وذلك لتعارض بعض الأهداف مع بعضها ، فالعلاقة بين إستقرار الأسعار والتوظف الكامل هى إحدى الحالات التى توضح ذلك ، فالسياسة التى تحاول تنشيط الطلب الكلى لخفض معدل البطالة قد تؤدى إلى زيادة معدل التضخم. هذا التعارض بين علاج البطالة ومكافحة التضخم يوضحه منحنى فيليبس الذى يجعل معدل التضخم دالة عكسية فى معدل البطالة. ويرى بعض الاقتصاديون أن هذه العلاقة العكسية تسرى فى الأجل القصير. أما فى الأجل الطويل، فإنها تختفى إذ يصبح منحنى فيليبس خطاً رأسياً يقطع محور البطالة عند معدل يسمونه المعدل الطبيعى للبطالة .

كذلك هناك صعوبة بالنسبة لتحقيق التوظف الكامل وتوازن ميزان المدفوعات حيث يتواجد احتمال كبير للتعارض مع التوظف الكامل. فالسياسات النقدية والمالية التوسعية قد تزيد من مستوى التوظف على حساب العجز فى ميزان المدفوعات. فعندما يزيد مستوى الطلب النقدى تزيد الواردات، وإذا

النقدى تزيد الواردات، وإذا لم يصاحب ذلك زيادة فى الصادرات يزيد العجز. أضف إلى ذلك، أنه إذا تم تخفيض معدلات الفائدة تنشيطاً للطلب، فإن رؤوس الأموال سوف تغادر الدولة إلى حيث تجد معدلات فائدة أعلى. وهذا التناقض بين التوظف وميزان المدفوعات يمكن التخلص منه بتطبيق نظام سعر الصرف المرن ، والذى يضمن تحقق التوازن بشكل تلقائى لميزان المدفوعات نتيجة لتغير سعر الصرف .

وتتضاءل احتمالات التعارض بين هدفى استقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات، فغالباً ما يكون هذان الهدفان مكملين لبعضهما البعض . فكلما انخفض معدل التضخم ، كلما تحسن المركز التنافسى لمنتجات الدولة فى الأسواق الأجنبية ، وضعف المركز التنافسى للمنتجات الأجنبية فى الأسواق الداخلية ، مما يعنى تحسن وضع ميزان المدفوعات . ولكن هذا لا يعنى أن استقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات دائماً مكملين لبعضهما . فإذا أردنا مثلاً تحقيق فائض فى ميزان المدفوعات ، وهذا اختلال لكنه مرغوب ، فإن السياسة المطلوبة قد تستلزم إحداث التضخم للحد من الاستهلاك وإتاحة فائض للتصدير .

وبالنسبة للنمو فيلاحظ أن السياسات التى تعمل على زيادة معدل النمو الاقتصادى هى نفس السياسات التى تحقق واحد أو أكثر من الأهداف الأخرى . لذلك تتضاءل فرص التعارض بين هذا الهدف وسائر الأهداف الأخرى . ولكن تجدر الإشارة إلى أن محاولات النمو بمعدلات تزيد عما يسمح به نمو العمالة ومعدل نمو إنتاجيتها تعرض الاقتصاد لدورات من الرواج والركود (التضخم و البطالة) . فالتقدم السريع يخلق اختناقات تسبب التضخم . وأية محاولة للإبطاء بخفض مستوى الاستثمار من شأنها خلق ركود وبطالة . وهكذا فإن المربع السحرى لكالدور ما هو إلا وسيلة لتحديد الصورة المثلى لأداء الاقتصاد ، أى مستويات المتغيرات الأربعة التى يجب أن تصلها ليكون الاقتصاد فى وضع أمثل ، لذلك سمى بالمربع السحرى ، وهو بالتالى وضع يصعب تحقيقه فى آن واحد بسبب العلاقات التناقضية بين متغيرات المربع (محفوظ ، فاطمة ، ٢٠١٥) (سفاحلو ، حميدة وآخرون ،٢٠١٧) .

تحليل دور الإنفاق العام فى تحقيق متغيرات المربع السحرى لكالدور فى الاقتصاد المصرى - الإنفاق العام فى الأدبيات الاقتصادية :

يظهر أهمية الإنفاق العام من خلال تطور دور الدولة ودرجة تدخلها فى النشاط الاقتصادى ، فقد اختلف مفهوم الإنفاق العام فى ظل الدولة الحارسة عنه فى الدولة المتدخلة ، فيرى أصحاب الفكر التقليدى أن الإنفاق العام محايد وعديم الإنتاجية لاعتقادهم أن المبادرة الفردية وجهاز الأثمان قادر على تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاقتصادية للفرد والمجتمع اعتماداً على مبدأ " دعه يعمل ، دعه يمر " . وعلى قانون ساى للأسواق ومدلول اليد الخفية لأدم سميث . ومع حدوث أزمة الكساد العظيم (١٩٢٩-١٩٣٢) وعدم قدرة النظام الرأسمالى وجهاز الأثمان فى الخروج بالاقتصاد من هذه الأزمة ، وان تلقائية توازن الاقتصاد القومى ليس أمرا واقعيا ، نادى كينز بضرورة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادى وذلك من خلال السياسة المالية ودورها فى توجيه النشاط الاقتصادى من خلال التركيز على مفهوم الطلب الفعال والتغيرات فيه كمحدد أساسى للمتغيرات التى تحدث فى المستوى التوازنى للناتج القومى ، كما أقر بأن العجز فى الطلب الكلى هو سبب حالة الكساد التى سادت فى بداية الثلاثينات ومنه فإن زيادة معدلات النمو فى مكونات الطلب الكلى ستؤدى الى زيادة التوظف والخروج من مرحلة الكساد . ولقد تبنت مدراس الكينزيون المحدثون والكينزيون الجدد آراء كينز (أحمد، بوعمرة وآخرون ٢٠١٦ - العيسى ، ٢٠٠٦) .

ويصنف الإنفاق العام إلى نوعين : الإنفاق الاستثمارى العام وهو استثنائى فى ظل النظم المالية التقليدية ولكنه أصبح ضرورى فى الوقت الحالى لتحفيز النمو وخاصة فى ظل الاختلالات التى يعانى منها اقتصاديات الدول النامية ومنها مصر . أما النوع الثانى فهو الإنفاق الاستهلاكى العام والذى يمثل إنفاق الدولة على الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم والنقل والمواصلات وغيرها بالإضافة إلى الإعانات والدعم الذى تقدمه الدولة لحماية الطبقات محدودة الدخل (الشامى ، سلام ، ٢٠١٤) .

تطور الإنفاق العام فى مصر خلال فترة الدراسة :

تعتبر السياسة المالية إحدى الركائز والأدوات الرئيسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى الشامل الذى تتبناه الحكومة نظراً لأهميتها فى تحقيق استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلى من خلال تحقيق الضبط المالى واستدامة مؤشرات عجز الموازنة العامة للدولة والدين العام فى الأجل المتوسط ، بالإضافة إلى دورها فى تحفيز النشاط الاقتصادى وتعزيز كفاءة وقدرة منظومة الحماية الاجتماعية . ويركز الإصلاح المالى على تحقيق التوازن بين الإصلاحات الهيكلية وزيادة الإنفاق على برامج التنمية البشرية خاصة فى مجالى التعليم والصحة والثقافة ، وزيادة الإنفاق على الاستثمارات فى البنية التحتية بالإضافة إلى زيادة الإنفاق على برنامج الحماية الاجتماعية الموجهة للفئات الأولى بالرعاية لتقليل عبء وآثار الإصلاحات الاقتصادية (وزارة المالية ، مارس ٢٠١٩) .

وهناك العديد من المؤشرات التى وضعها الاقتصاديون لتحديد ظاهرة تزايد الإنفاق العام ، من بينها نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلى الإجمالى ، والذى يوضح الدور الاقتصادى للإنفاق طالما أن الناتج المحلى الاجمالى يمثل الزيادة الحقيقية فى السلع الاستهلاكية والاستثمارية خلال فترة زمنية معينة ، لذلك فالإنفاق العام يؤدى دوراً كبيراً فى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وخاصة الإنفاق الاستثمارى . (الشامى ، سلام ، ٢٠١٤)

ولقد شهد الاقتصاد المصرى منذ بداية ثمانينات القرن الماضى تحولا نحو تطبيق آليات السوق كوسيلة لإدارة النشاط الاقتصادى ، مما يعنى ذلك تراجع دور الدولة ومن ثم حجم الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى وذلك باعتباره مؤشرا لحجم دور الدولة فى النشاط الاقتصادى ، حيث انخفض حجم الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى من ٦٦.١% عام ١٩٨٣/٨٢ إلى ٤٧.٣% عام ١٩٩٢/٩١ إلى ٣٥.٣% عام ٢٠٠٠/٩٩ . وفى إطار توزيع الإنفاق العام على الاستخدامات المختلفة فقد انخفض حجم الإنفاق العام الجارى والإنفاق العام الرأسمالى كنسبة إلى الناتج المحلى الاجمالى من ٣٩% و ٢٧.١% عام ١٩٨٣/٨٢ إلى ٢٥% و ٢٢.٣% على التوالى علم ١٩٩٢/٩١ إلى ٢٤.٣% و ١١% على الترتيب عام ٢٠٠٠/٩٩ . وفى إطار توزيع الإنفاق العام الجارى ، فقد بلغ حجم الإنفاق العام على كل من الدين العام والدعم العينى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى ٣.٥% و ٨.١% على التوالى عام ١٩٨٣/٨٢ ، ٦.٦% و ٣.٤% على التوالى عام ١٩٩٢/٩١ ، ٥.١% و ١.٦% على التوالى عام ٢٠٠٠/٩٩ .

أما فى إطار توزيع الإنفاق العام الاستثمارى ، فقد بلغ حجم الإنفاق العام الاستثمارى فى كل من القطاعات السلعية والخدمات الإنتاجية والخدمات الاجتماعية إلى إجمالى الناتج المحلى ٩.٤% و ٦.٩% و ٣.٤% على التوالى ١٩٨٣/٨٢ ، ٧% و ٤.٥% و ٤.٣% على التوالى علم ١٩٩٢/٩١ ، ٣.٥% و ٢.٩% و ٤.٨% على الترتيب عام ٢٠٠٠/٩٩م . وفى إطار توزيع الإنفاق العام الاستثمارى على قطاعات الخدمات الاجتماعية ، فقد بلغ حجم الاستثمار العام فى كل من الصحة والتعليم كنسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى ٠.٤%

و ٠.٦% على التوالى عام ١٩٨٣/٨٢ ، ٠.٣% و ٠.٦% على التوالى عام ١٩٩٢/٩١، ٠.٧% و ٠.٨% على الترتيب عام ٢٠٠٠/٩٩م .

وفيما يتعلق بالإنفاق على التعليم فى مصر ، فقد بلغ حجم الإنفاق على التعليم فى موازنة ٢٠٠٨/٢٠٠٧ حوالى ٣٠.٧ مليار جنيه بينما بلغ هذا الإنفاق فى عام ٢٠١٤/٢٠١٣ حوالى ٨٢.٥ مليار جنيه ، بما يمثل زيادة بين هذين العامين الماليين بنسبة ١٤٤.٨% . أما فى إطار توزيع الإنفاق العام على التعليم بين التعليم قبل الجامعى والتعليم الجامعى ، فقد بلغ حجم الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعى كنسبة من إجمالى الإنفاق العام التعليم على ٦١.٣% عام ١٩٨٣/٨٢ ، ٦١.١% عام ١٩٩٢/٩١ ، ٦٨.٩% عام ٢٠٠٠/٩٩ ، أما فى إطار توزيع الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعى فى مصر ، فقد بلغ حجم إنفاق كل من الجهاز الإدارى والإدارة المحلية والهيئات الخدمية كنسبة إلى إجمالى الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعى ١.٨% و٨٠% و ٠.٢% على التوالى عام ١٩٨٣/٨٢ ، ٢١.٢% و ٧٦.٣% و ٢.١% على التوالى عام ١٩٩٢/٩١ ، ٢٥.٩% و٦٠% و ١٤.١% على الترتيب عام ٢٠٠٠/٩٩ ، وتوضح هذه الأرقام أن الجزء الأكبر من الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعى ، يوجه إلى الإدارة المحلية المتمثلة فى مديريات التربية والتعليم بالمحافظات ، مقابل جزء أقل كثيرا للهيئات الخدمية المتمثلة أساسا فى هيئة الأبنية التعليمية ، ويعنى ذلك أن توزيع الإنفاق العام على التعليم فى مصر فى غير صالح التعليم قبل الجامعى ، وأن توزيع الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعى فى غير صالح الهيئات الخدمية ، وأن ذلك يعكس عدم عدالة التعليم فى مصر ، ومما سبق يتضح أن تخفيض حجم دور الدولة ومن ثم تخفيض حجم الإنفاق العام فى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر قد صاحبه تغيرات فى أنواع الإنفاق العام مما أدى إلى آثار اقتصادية واجتماعية متباينة ، وارتفع نصيب سداد أقساط القروض من إجمالي الإنفاق العام بشكل ملحوظ خلال الفترة من ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢-٢٠١٣ من حوالي ٤.٩% عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩م ، وأصبح يمثل حوالي ١٤.٧% في مشروع موازنة عام ٢٠١٢-٢٠١٣م (البنك المركزى ، أعداد متفرقة - البيان المالى للموازنة العامة للدولة ، سنوات متفرقة - مركز دعم واتخاذ القرار بمركز الوزراء - دياب ، ٢٠١٣)

شكل (٢)
يوضح تطور الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى فى مصر خلال فترة الدراسة

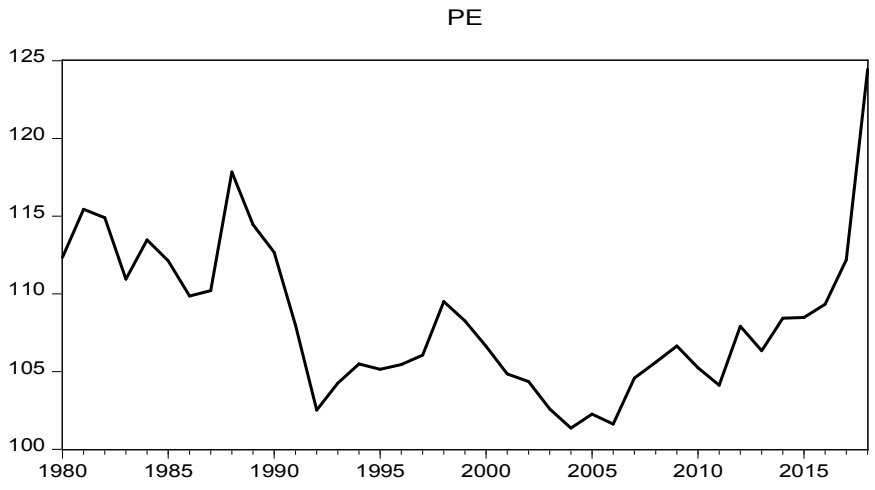

إعداد الباحث باستخدام برنامج (Eview 10) وبيانات World Bank

١- دور الإنفاق العام فى تحقيق النمو الاقتصادى :

أسهم التحليل الكينزى فى توضيح دور الإنفاق العام فى التأثير على النمو الاقتصادى من خلال أثرى المضاعف والمعجل . كما أثبت واجنر صحة وجود علاقة طردية بين مستوى الإنفاق العام والنمو الاقتصادى حيث يعد الإنفاق العام متغير داخلى ودالة فى النمو الاقتصادى ، ووفقا لقانون واجنر هناك أسباب تدعو إلى زيادة دور الحكومة فى النشاط الاقتصادى ، منها عامل التصنيع والتحديث ، وأن النمو فى الدخل الحقيقى يؤدى إلى التوسع النسبى فى الإنفاق على التعليم والثقافة والترفيه ، وأن التطور الاقتصادى والتغيرات السريعة يتطلبان أن تسيطر الحكومة على إدارة الاحتكارات الطبيعية من اجل زيادة كفاءة الأداء الاقتصادى ، وكذلك لتوفير الاستثمارات اللازمة فى القطاعات التى يبعد عنها القطاع الخاص (حسيبة ، زيان ، ٢٠١٨) . ثم تناولت العديد من الدراسات هذه العلاقة على سبيل المثال (Barro,1989) (Armey et al., 1995) (Rahn et al., 1996) (Scully,1998-2003) بتحديد الحجم الأمثل للتدخل الحكومى من خلال منحنى يأخذ مقلوب حرف U والذى عرف بمنحنى BARS (مسعودة وآخرون ،٢٠١٨). ويعد هدف تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادى من أولويات التى تسعى لها حكومات الدول على اختلافها وخصوصا عندما يتعلق الأمر بالدول النامية التى تسعى جاهدة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والخروج من دائرة التخلف والقضاء على الفقر ، وعلى الرغم من وجود عدة طرق لقياس النمو الاقتصادى ، إلا أن الناتج المحلى الاجمالى المؤشر الأكثر انتشارا فى قياس النمو ، ويعرف الناتج المحلى الإجمالى بأنه القيمة الاسمية والحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة (حسيبة ، زيان ، ٢٠١٨) .

وبصفة عامة يسهم الإنفاق العام فى تشجع النمو الاقتصادى من خلال التالى :

- توفير رأس المال الاجتماعى الذى يمثل مصدرا للعديد من الوفورات الخارجية الهامة وخاصة فى ظل عدم قدرة القطاع الخاص وعزوفه عن القيام بهذا النشاط ، فيعزز من فرص النمو فى القطاع الخاص فى الأجل الطويل من خلال توفيره للهياكل الأساسية التى يعجز القطاع الخاص عن توفيرها (نفادى ، محمد ، ١٩٩٩) .
- يسهم فى تنشيط عملية التكوين الرأسمالى عن طريق تعبئة المدخرات وتحقيق فائض مشروعات الدولة والهيئات الاقتصادية ، كما له تأثير إيجابى على معدل الإنتاجية بما يتضمنه من الإسراع بمعدل التقدم الفنى فى المشروعات العامة .

وأوضح تقرير مركز دعم واتخاذ القرار المصرى أن نسبة المصروفات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالى (الإيرادات) تبلغ ٣٠% ، بانخفاض ٣.٧% مقارنة بعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بينما تبلغ ١٣٥.٧% نسبة المصروفات للإيرادات في مشروع موازنة عام ٢٠١٣/١٢ ، أي أن هناك عجزاً نقديا بنسبة حوالي ٣٥.٧% ، وشهد عام ٢٠١٢/١١ أعلى قيمة للعجز النقدي خلال الفترة من ٢٠٠٩/٨ إلى ٢٠١٣/١٢ بنسبة ٥٥.١% . وأشار التقرير إلى أن الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية تستحوذ على النصيب الأكبر من إجمالي المصروفات العامة بنسبة ٢٧.٢% في مشروع موازنة عام ٢٠١٣/١٢ ، يليه بند الأجور وتعويضات العاملين بنسبة ٢٥.٦% ، ثم شراء الأصول غير المالية بنسبة ٢٥% ، وذلك وفقاً للتصنيف الاقتصادي (مركز دعم واتخاذ القرار ، سنوات متفرقة)

٢- دور الإنفاق العام فى تحقيق الاستقرار فى الأسعار :

يؤثر الإنفاق العام على التضخم من خلال قناتين إحداهما مباشرة والأخرى غير مباشرة ، فالتأثير المباشر يأتى من زيادة الطلب الحكومى على السلع والخدمات التى تساعدها فى القيام بمهامها الأساسية ، والتأثير غير المباشر يأتى من أثر المضاعف والمعجل على الدخل القومى . وتحاول الحكومة تخفيض معدل التضخم عن طريق تقليص الإنفاق العام مما يؤدى إلى انخفاض العرض النقدى المتداول فى المجتمع ومنه يقل الطلب على هذه السلع والخدمات مما يؤدى إلى تخفيض أسعارها . وفى حالة الركود تقوم الحكومة بمعالجة هذا الوضع من خلال زيادة الإنفاق الحكومى وذلك عن طريق النفقات التحويلية مما يؤدى إلى ارتفاع الدخل لدى أفراد المجتمع وبالتالى ارتفاع الطلب الكلى مما يؤدى إلى ارتفاع الأسعار وإعادة التوازن . وبالرغم من حاجة الاقتصاد المصرى إلى سياسة استهداف التضخم ، إلا أن السياسة النقدية لا تكفى وحدها لحل تلك المشكلة فى الاقتصاد المصرى،حيث أن السياسة النقدية لا تهتم بالجانب الحقيقى للاقتصاد ، علماً بأنه الجانب الذى سيحافظ على استدامة الإستقرار السعرى ، ومن بعده الاستقرار الاقتصادى بشكل علم ، وحيث أن اقتصاديات جانب العرض ترى فى زيادة العرض دافع أساسى لزيادة الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى، فالحد من مشكلة التضخم فى مصر ، يأتى أولاً من خلال التركيز على تحسين أداء جانب العرض ، الذى قد يسهم الإنفاق العام فيه ، وذلك من خلال الإنفاق العام فى شقه الإستثمارى الإنتاجى (دياب ، ٢٠١٣) .

ولقد شهد الاقتصاد المصرى ارتفاعا ملحوظا فى معدلات التضخم خلال عقد الثمانينات كنتيجة لزيادة نمو المعروض النقدى عام ١٩٨٠ ، حيث بلغ معدل النمو الحقيقى فى المعروض النقدى حوالى ٢٧% فى نفس العام ، ويرجع ذلك إلى تزايد الاقتراض الحكومى ، وزيادة الاحتفاظ بالعملات الأجنبية بالإضافة إلى اقتراض القطاع الخاص . ونتيجة لذلك ارتفع الرقم القياسى لأسعار المستهلكين بحوالى ٢٣٦.٥% خلال الفترة من ١٩٨٠-١٩٨٨ وهو ما يعادل زيادة سنوية قدرها ١٦.٩% فى المتوسط خلال تلك الفترة . وخلال النصف الأول من التسعينات ، اتبعت الحكومة سياسة نقدية انكماشية صاحبها سياسات تعقيم أدت إلى خفض معدل التضخم ، من ١٩.٧% فى عام ١٩٩١ إلى ٢.٧% فى عام ٢٠٠٠ . وقد عاود الارتفاع مرة أخرى بعد عام ٢٠٠٠ واستمر فى الارتفاع خاصة عد قرار تحرير سعر صرف الجنيه المصرى فى يناير ٢٠٠٣(محروس ، ٢٠٠٥) . ومع تحرير سعر الصرف فى نوفمبر ٢٠١٦ وصل معدل التضخم إلى ٢٢.٩% فى عام ٢٠١٨ وهكذا يعتبر الإنفاق العام جزء من سياسات جانب الطلب (سياسات التثبيت الاقتصادى) والتى تستخدم لتقييد الطلب الكلى على السلع والخدمات المحلية والمستوردة ، وذلك بهدف تحقيق التوازن المالى والنقدى وكبح جماح التضخم .

٣- دور الإنفاق العام فى تحقيق التوظف الكامل :

تعد البطالة إحدى المشكلات التى تعانى منها دول العالم على اختلاف مستوياتها الاقتصادية ، فالآثار التى تخلقها هذه الظاهرة على الصعيد الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والأمنى ، فرض على الحكومات بذل قصارى جهودها من اجل التقليل منها ، حيث تعمل فى هذا الإطار على اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لعلاجها عن طريق مجموعة من السياسات الاقتصادية خاصة السياسات ذات البعد الكلى ، ومن ضمن هذه الإجراءات التى غالبا ما تلجأ إليها الحكومات استخدام أدوات السياسة المالية خصوصا التوسع فى أداة الإنفاق العام (عبدالقادر ، خليل وآخرون ،٢٠١٧) . وهكذا يمكن اعتبار الإنفاق العام جزء من سياسات العرض الكلى (سياسات التكيف الهيكلى) التى تهدف إلى دعم النمو الاقتصادى ورفع كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية . وخلال الفترة ١٩٩١-٢٠١١ كان هناك تفوق نسبى للقطاع الخاص على القطاع العام فى التشغيل ، وشهدت هذه الفترة انخفاض نسبة العاملين فى قطاع الإنتاج السلعى من ٧٣.٤% عام ١٩٧٦ إلى ٦٦.٨% فى عام

الإنتاج السلعى من ٧٣.٤% عام ١٩٧٦ إلى ٦٦.٨% فى عام ٢٠٠٥ ويرجع ذلك إلى ضعف مستويات النمو فى هذه الفترة .

٤- دور الإنفاق العام فى تحقيق التوازن الخارجى :

يلعب الإنفاق العام دوراً هاماً فى علاج الاختلال فى ميزان المدفوعات من خلال التأثير على الدخل بفعل المضاعف ، وطبقا للنظرية الكينزية يمكن أن تقوم السياسة المالية بدور هام فى هذا المجال ، وذلك من خلال التغيرات فى الإنفاق مثل استخدام الضرائب ، ففى حالة وجود عجز فى ميزان المدفوعات يمكن تخفيض الإنفاق العام بفرض ضرائب على الدخول مثلا ، وتحت تأثير المضاعف سيؤدى ذلك إلى انخفاض اكبر فى الدخل وبالتالى فى الطلب الكلى بما فى ذلك الطلب على الواردات .

ولقد عانى ميزان المدفوعات المصري من عجز مزمن ، ويرجع هذا العجز بصفة أساسية إلى ضعف نمو الصادرات بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الواردات بصورة كبيرة ، حيث زاد العجز من ٢٩٦٠.٢٩ مليون جنيه فى عام ١٩٨١/٨٠ إلى ٤٥٣٧.٧١ مليون جنيه فى عام ١٩٨٧/٨٦ ثم واصل ارتفاعه إلى نحو ٦٣٧٨.٥ مليون جنيه فى عام ١٩٩١/٩٠ . ثم انخفض إلى ١٠٢١٤ مليون جنيه فى عام ١٩٩٩/٩٨ ويرجع السبب فى ذلك إلى السياسات الانكماشية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي ، ثم بدأ العجز فى التزايد مرة أخرى فارتفع من ١١٩٨٦ مليون دولار فى عام ٢٠٠٦/٠٥ إلى نحو ٢٥١٧٣ مليون دولار فى عام ٢٠٠٩/٠٨ وهذا يعنى أن معدل العجز قد زاد من ١٢.٩% من عام ١٩٨١/٨٠ إلى ٢٧.١% عام ١٩٨٧/٨٦ ثم وصل إلى ٤٣.٧٥% عام ١٩٩١/٩٠ من الناتج المحلى الإجمالي .

ويرتبط العجز المزمن بزيادة الديون الخارجية وارتفاع أعبائها . ويؤكد ذلك زيادة المديونية الخارجية بأكثر من الضعف إذ وصلت إلى ٤٤.٢ مليار دولار عام ١٩٨٨ ، بعد أن كانت ١٩.١ مليار دولار عام ١٩٨٠ . وفى بداية التسعينات ومع تطبيق اتفاق واشنطن تم تخفيض المديونية الخارجية إلى أن وصلت ٢٩ مليار دولار عام ٢٠٠٠/٩٩ ، وأصبحت خدمة الدين تقدر بنحو ٨.٨٤% من حصيلة الصادرات فى نفس العام . ثم واصل الانخفاض حتى وصل إلى ٢٨ مليار دولار عام ٢٠٠٥/٠٤ . ولقد ازداد إجمالى الدين العام الخارجى إلى حوالى ٣٣.٦٩٤ مليار دولار عام ٢٠١٠/٠٩ ، وكانت نسبته إلى الناتج المحلى الإجمالي قد انخفضت إلى حوالى ١٥.٩% وكذلك نسبته إلى الصادرات حوالى ٥.٥% فى نفس العام . وقد ترتب على مشكلة المديونية الخارجية ضعف الطاقة الذاتية للاقتصاد على النمو وبالتالى انخفض مستوى الدخل وانعكس ذلك على مستوى المعيشة وزادت معدلات البطالة والتضخم (حسونه ، ٢٠١٣) .

جدول (١)
تطور متغيرات مربع كالدور السحرى فى الاقتصاد المصرى
فى السنوات ١٩٨٠ ، ١٩٩٠ ، ٢٠٠٠ ، ٢٠١٠ ، ٢٠١٨م

السنوات	معدل النمو	معدل التضخم	معدل البطالة	التوازن الخارجى	المربع السحرى لكالدور فى مصر
١٩٨٠	١٠.٠١	٢٠,٨	٥,٢	٢,٨٣-	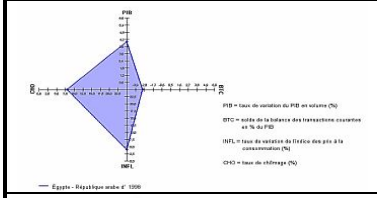
١٩٩٠	٥,٧	١٦,٨	٨,٣	٥,٤٦-	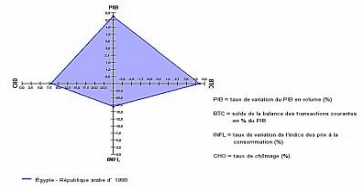
٢٠٠٠	٥,٣٧	٢,٧	٨,٧	٦,٦٠-	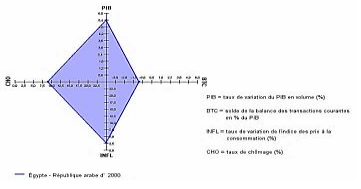
٢٠١٠	٥,١٤	١١.٣	٨,٧	١١,٤٦-	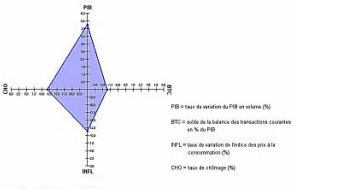

٢٠١٨	٥,٣٢	٢٢,٩	٩,٩	٢٨,٦٨-	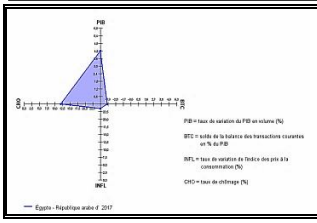

إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات World Bank وباستخدام برنامج
Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor, V, 2014.

المربع السحرى للاقتصاد المصرى عام ١٩٨٠م :

فى عام ١٩٨٠ وصل معدل النمو فى الإنفاق العام إلى ٣٤٤.٨% بينما زادت الإيرادات بمعدل ٢٩٣% ووصل معدل التضخم فى هذا العام إلى ٢٠.٨% ، ومع اتساع نطاق القطاع العام وقطاع الخدمات المصرفية زادت مخصصات الأجور والدعم وارتفع العجز فى الموازنة العامة والميزان التجارى . وتم تخفيض نسبة الاستثمار العام إلى الناتج المحلى الإجمالى من ٢٠% إلى ١١% . واتسمت الفترة من ١٩٧٥-١٩٨٥ بأنها فترة نمو بدون توظيف لقيام الحكومة المصرية بتقييد التعيين فى مؤسسات القطاع العام ، والتركيز على أسلوب الإنتاج كثيف رأس المال الأمر الذى ساهم فى زيادة البطالة وظهور البطالة السافرة ، وارتفع معدل التضخم من ١٦% عام ١٩٨٣ إلى ٢١.٣% عام ١٩٨٩ وسجل الميزان التجارى عجزا قدره ٢.٨٣ مليار جنيه . ولم يحقق الاقتصاد المصرى فى هذه الفترة أمثلية المربع السحرى لكالدور .

المربع السحرى للاقتصاد المصرى عام١٩٩٠م :

فى بداية التسعينات من القرن الماضى قامت الحكومة المصرية بالاتفاق مع صندوق النقد الدولى على برنامج للإصلاح الاقتصادى ، استهدف القضاء على عجز الموازنة العامة للدولة الذى بلغ ٢٠% من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩١/٩٠ من خلال مجموعة من الإجراءات شملت خفض الإنفاق العام من خلال تثبيت حجم الإنفاق على الأجور عن طريق تخفيض عدد موظفى الحكومة من خلال المعاش المبكر ، إلى جانب تخفيض الدعم وإلغاءه على مدخلات القطاع الزراعى وبعض السلع مثل الدواجن واللحوم والأسماك المجمدة . ومن ناحية أخرى قامت الحكومة بتنمية إيرادات الدولة من خلال رفع كفاءة تحصيل الضرائب وإدخال الضريبة العامة على المبيعات والضريبة العامة على الدخل بدلا من ضريبة الاستهلاك والضريبة النوعية ، ولقد ترتب على ذلك انخفاض العجز إلى ١% من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٨/٩٧ ، وانخفض معدل التضخم من ٢١.٦% فى عام ١٩٩١/٩٠ إلى ٣.٦% فى عام ١٩٩٨/٩٧ . وسجل الميزان التجارى عجزا قدره ٦.٦ مليار جنيه . ولم يحقق الاقتصاد المصرى فى هذه الفترة أمثلية المربع السحرى لكالدور .

المربع السحرى للاقتصاد المصرى عام ٢٠٠٠م :

انتهجت الحكومة المصرية سياسة مالية توسعية تمثلت فى زيادة الإنفاق العام وإصلاح نظام الضرائب مما أدى إلى زيادة عجز الموازنة العامة من ١% من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٨ إلى ٤% عام ٢٠٠٠ ثم ٧% فى عام ٢٠٠٢ وارتفع معدل التضخم حيث بلغ ١٨.٣٢% فى عام ٢٠٠٨ ، وارتبط ذلك بتخفيض الدعم بصفة عامة والدعم الغذائى بصفة خاصة ، وسجل الميزان التجارى عجزا قدره ٥.٤٦ مليار جنيه . ولم يحقق الاقتصاد المصرى فى هذه الفترة أمثلية المربع السحرى لكالدور .

المربع السحرى للاقتصاد المصرى عام٢٠١٠م :

بلغ حجم الإنفاق العام بموازنة عام ٢٠١٣/١٢ ما مقداره ٦٣٥.٤ مليار جنيهاً ، بزيادة بحوالي ٢٤.٢% عن موازنة العام السابق، وبحوالي ٦٩.٦% مقارنة بعام ٢٠٠٩/٨، مشيراً إلى أن المصروفات العامة تستحوذ على النصيب الأكبر من إجمالي الإنفاق العام بنسبة تتراوح ما بين ٨٤% و ٩٣.٨% خلال الفترة من ٢٠٠٩/٨ إلى ٢٠١٣/١٢ . وأضاف التقرير أن حجم المصروفات العامة ارتفع بنسبة ٥١.٩% خلال الفترة من ٢٠٠٩/٨ إلى ٢٠١٣/١٢ إذ بلغت حوالي ٥٣٣٨ مليار جنيه في مشروع موازنة عام ٢٠١٣/١٢ ، مقابل حوالي ٣٥١.٥ مليار جنيه عام ٢٠٠٩/٨ (مركز دعم واتخاذ القرار) .ولم يحقق الاقتصاد المصرى فى هذه الفترة أمثلية المربع السحرى لكالدور .

المربع السحرى للاقتصاد المصرى عام ٢٠١٨م :

شهد عام ٢٠١٨ تحسنا فى مؤشرات أداء الاقتصاد المصرى وحقق معدل للنمو قدرة ٥.٢% وانخفضت معدل البطالة من ١١.٨% عام ٢٠١٧ إلى ٩.٩% عام ٢٠١٨ زاد العجز فى الميزان التجارى حتى وصل إلى مليار دولار ٢٨.٩ فى عام ٢٠١٨ . ولم يحقق الاقتصاد المصرى فى هذه الفترة أمثلية المربع السحرى لكالدور .

قياس دور الإنفاق العام فى التأثير على متغيرات المربع السحرى لكالدور فى مصر

تعد صياغة النموذج القياسى من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها ، وذلك من خلال ما يتطلبه من تحديد للمتغيرات التى يجب أن يشتمل عليها النموذج ، وتلعب النماذج القياسية دوراً هاماً فى إختبار النظريات الاقتصادية من خلال تفسير العلاقات بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة .

أولاً : توصيف النموذج

من استعراض الدراسات السابقة والنظرية الاقتصادية يمكن صياغة النموذج القياسى الذى يتكون من متغير مستقل (الإنفاق العام) ومتغيرات المربع السحرى لكالدور كمتغيرات تابعة (معدل النمو الاقتصادى ، معدل البطالة ، معدل التضخم ، التوازن الخارجى) كما يلى :

$$Rgdp_t = \beta_0 + \beta_1 PE_t + e_t$$
$$U_t = \beta_0 - \beta_1 PE_t + e_t$$
$$inf_t = \beta_0 + \beta_1 PE_t + e_t$$
$$Bob_t = \beta_0 - \beta_1 PE_t + e_t$$

حيث أن :

PE_t يعبر عن الإنفاق العام الذى يمثل بالإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى (المتغير المستقل)

$Rgdp_t$ يعبر عن النمو الاقتصادى الذى يمثل بالناتج المحلى الاجمالى الحقيقى (المتغير التابع).

U_t التوظف الكامل وتم الاعتماد على معدل البطالة (المتغير التابع) .

inf_t استقرار المستوى العام للأسعار وتم الاعتماد على معدل التضخم (المتغير التابع)

Bob_t التوازن الخارجى وتم التعبير عنه برصيد الميزان التجارى (المتغير التابع)

t : الزمن ، β_0 ،β_1 تعبر عن معلمات النموذج، e_t تعبر عن المتغير العشوائى (بواقى السلسلة) ويغطى النموذج الفترة الزمنية من ١٩٨٠-٢٠١٨م وتم الحصول على البيانات السنوية من منشورات البنك الدولى (World Bank, World Development Indicator, 2019). والبنك المركزى المصرى والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء

خطوات تقدير النموذج :

أولاً : فحص سكون السلاسل الزمنية وتحديد درجة الإبطاء الزمنى للمتغيرات محل الدراسة

يعتبر تحليل السلاسل الزمنية مهما للتأكد من سكون السلاسل الزمنية محل الدراسة قبل إجراء اختبار العلاقة السببية ، ويتم ذلك من خلال اختبارات جذر الوحدة وتحديد درجة تكامل السلاسل الزمنية.

١- اختبار الاستقرارية وتحديد رتبة التكامل .

تجنبا لظهور مشكلة الانحدار الزائف Spurious regression أو مشكلة الارتباط الزائف Spurious correlation وسوف يتم إجراء اختبارات السكون للتأكد من أن البيانات ساكنة وخالية من جذر الوحدة . وسوف تعتمد الدراسة على اختبار ديكى – فوللر Augmented Dickey-Fuller (ADF) واختبار فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة (أى عدم استقرار السلاسل الزمنية) : **H_0: X has a unit root**

تحديد درجة الإبطاء (التأخير) للسلاسل الزمنية :

يتم تحديد درجة الإبطاء (التأخير) P اعتمادا على معيار Schwarz information criterion (SC)

حيث توصلت نتائج الدراسة إلى أن فترة الإبطاء للإنفاق العام (PE) =٢ ، وأن متغير البطالة (U)=٣ ، وأن فترة الإبطاء لمعدل التضخم (inf) =١ ، وأن فترة الإبطاء للناتج المحلى الإجمالى الحقيقى (Rgdp) = ٥ وأن فترة الإبطاء للتوازن الخارجى (Bop) =١ .

تشير نتائج اختبار ديكى - فوللر المطور (ADF) إلى أن جميع متغيرات الدراسة غير مستقرة فى مستواها أى أنها غير معنوية إحصائيا عند مستوى ٥% مما يعنى عدم قبول الفرض البديل الذى ينص على سكون متغيرات الدراسة فى مستواها (I_0) . وتم أخذ الفرق الأول ، وبمقارنة t المحسوبة بـ t الجدولية ، وجد أنها معنوية عند مستوى ٥% ، أى أنها متكاملة من الدرجة (I_1) .

جدول (٢)

نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF) لتحديد مدى استقرار متغيرات النموذج عبر الزمن

المتغيرات	المستوى Level		الفرق الاول First Different		الاستقرار
	t-static	Prob.	t-static	Prob.	
PE	-0.817315	0.8027	-4.134844	0.0026	(I_1)
U	-1.853077	0.3501	-4.824615	0.0004	(I_1)
inf	-1.654042	0.4456	-8.772096	0.0000	(I_1)
Rgdp	3.843789	1.0000	-4.279445	0.0094	(I_1)
Bop	0.262126	0.9731	-7.295268	0.0000	(I_1)

ثانياً : اختبار التكامل المشترك (Co-integration Test)

اختبار انجل – جرانجر (Engle-Grangle, 1987)

لاختبار وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة حسب (Engle-Grangle,1987) ، يجب أن تكون بواقى تقدير معادلة الانحدار مستقرة . ولاختبار استقرار البواقى والعلاقة التوازنية بين السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير المستقرة فى مستوياتها ، سيتم استخدام أسلوب انجل – جرانجر الذى يقوم على مرحلتين : تقدير انحدار التكامل المشترك باستخدام طريقة المربعات الصغرى لمتغيرات الدراسة ثم استخدام اختبار ديكى – فوللر المطور لاختبار استقرار بواقى السلسلة .

نموذج اثر الإنفاق العام على الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى

RGDP = -452111.732274 + 5828.70804951*PE (14.539) (-3.889)

N=39 R^2=18%

التقييم الإحصائى : تشير المعادلة المقدرة على معنوية العلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلى الإجمالى الحقيقى عند مستوى ٥% وأنها طردية وأن معامل التحديد **R^2=18%** ، حيث يشير إلى أن التغيرات فى الإنفاق العام كمتغير مستقل تفسر ١٨% من التغيرات التى تحدث فى الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى فى ظل ثبات العوامل الأخرى ، والنسبة الباقية ٨٢% تعود لعوامل أخرى بالإضافة للخطأ العشوائى فى التقدير ، كما أن بواقى السلسلة مستقرة عند الفرق الأول .

التقييم الاقتصادى : فقد تطابق التقدير مع ما ذهب إليه **Barro** عندما يزداد الإنفاق الحكومى يصاحبه تزايد فى الناتج المحلى الاجمالى لما يؤدى إليه من توسع فى البينة التحتية وهكذا فإن العلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلى الاجمالى الحقيقى طردية .

نموذج أثر الإنفاق العام على البطالة :

U = 33.1378684035 - 0.221322900279*PE (4.370772) (--3.166246)

N=39 R^2=21%

التقييم الإحصائى : تشير المعادلة المقدرة على معنوية العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة عند مستوى ٥% وأنها عكسية ، وان معامل التحديد **R^2=21%** ، حيث يشير إلى أن التغيرات فى الإنفاق العام كمتغير مستقل تفسر ٢١% من التغيرات التى تحدث فى البطالة فى ظل ثبات العوامل الأخرى ، والنسبة الباقية ٧٩% تعود لعوامل أخرى بالإضافة للخطأ العشوائى فى التقدير ، كما أن بواقى السلسلة مستقرة عند الفرق الأول .

التقييم الاقتصادى : تشير الأدبيات الاقتصادية إلى وجود علاقة عكسية بين الإنفاق العام والبطالة ، حيث قامت الحكومة المصرية بتنشيط الطلب من أجل علاج مشكلة البطالة عن طريق زيادة الإنفاق العام وخاصة الاستثمارى . وهذا يتفق مع إشارة معلمة الإنفاق العام .

نموذج أثر الإنفاق العام على التضخم :

INF = -61.5784940356 + 0.675888359998*PE (-3.322130) (3.955008)

N=39 R^2=29%

التقييم الإحصائى : تشير المعادلة المقدرة على معنوية العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم عند مستوى ٥% وأنها طردية ، وأن معامل التحديد **R^2=29%** ، حيث يشير إلى أن التغيرات فى الإنفاق العام كمتغير مستقل تفسر ٢٩% من التغيرات التى تحدث فى التضخم فى ظل ثبات العوامل الأخرى ، والنسبة الباقية ٧١% تعود لعوامل أخرى بالإضافة للخطأ العشوائى فى التقدير، كما أن بواقى السلسلة مستقرة عند الفرق الأول .

التقييم الاقتصادى : من الناحية الاقتصادية توجد علاقة طردية بين الإنفاق العام ومعدل التضخم ، حيث يؤدى زيادة الإنفاق العام إلى زيادة دخول أفراد المجتمع مما يعنى زيادة فى الطالب الكلى مما يؤدى الزيادة المستوى العام للأسعار .

نموذج أثر الإنفاق العام على التوازن الخارجى :

BOP = 52996440385.7 - 568797034.597*PE (1.733966) (-2.018534)

N=39 R^2=10%

التقييم الإحصائى : تشير المعادلة المقدرة على معنوية العلاقة بين الإنفاق العام والتوازن الخارجى عند مستوى ٥% وأنها عكسية ، وأن معامل التحديد **R^2=10%** ، حيث يشير إلى أن التغيرات فى الإنفاق العام كمتغير مستقل تفسر ١٠% من التغيرات التى تحدث فى التوازن الخارجى فى ظل ثبات العوامل الأخرى ، والنسبة الباقية ٩٠% تعود لعوامل أخرى بالإضافة للخطأ العشوائى فى التقدير ، كما أن بواقى السلسلة مستقرة عند الفرق الأول .

التقييم الاقتصادى : تشير معلمة الإنفاق العام السالبة إلى وجود علاقة عكسية بين الإنفاق العام وميزان المدفوعات ، وهذا يتفق مع الدراسات السابقة ، حيث زيادة الإنفاق العام من خلال دعم الواردات يؤدى إلى زيادة العجز فى ميزان المدفوعات .

جدول (٣)

نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF) لسكون البواقى

الانحدار	الفرق الأول First Different	
	t-static	Prob.
U على PE انحدار	-6.551009	0.0000
inf على PE انحدار	-9.550970	0.0000
Rgdp على PE انحدار	-3.008334	0.0468
Bop على PE انحدار	-5.897845	0.0000

نلاحظ من الجدول السابق أن اختبار سكون البواقى يؤكد على خلو هذه البواقى من جذر الوحدة وذلك لان قيمة (t) المحسوبة باختبار ADF أقل من قيمة (t) الجدولية عند مستوى معنوية ٥% . وعليه فإن جميع بواقى السلاسل الانحدار المقدرة متكاملة . وهذا يعنى وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة ، مما يعنى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينهما .

اختبار جرانجر للسببية (Granger Causality test)

بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة ، ولتحديد اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة ، تم الاعتماد على اختبار السببية لجرانجر وأن أفضل علاقات سببية يمكن أن تتحقق فى التباطؤ الزمنى الثانى .

ويأخذ فرض العدم الصورة التالية : **H_0 :B=0 "Y does not Granger Cause X"**

ويتم قبول الفرض العدم الذى يشير إلى أنه ليس هناك علاقة سببية فى حالة F المحسوبة أقل من F الجدولية أو قيمة "prob" أكبر من ٠.٠٥

جدول (٤)

اختبار سببية جرانجر العلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلى الاجمالى الحقيقى

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 01/26/20 Time: 16:41
Sample: 1980 2018
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
RGDP does not Granger Cause PE	37	3.96872	0.0452
PE does not Granger Cause RGDP		0.08023	0.7786

ويوضح الجدول (٤) نتائج السببية بين المتغيرين محل الدراسة حيث يشير إلى وجود علاقة سببية أحادية تتجه من الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى إلى الإنفاق العام ، أى أن التغيرات التى تحدث فى الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى تفسر التغيرات التى تحدث فى الإنفاق العام ، حيث تم رفض الفرض العدم لأن قيمة prob=0.0452 . وتم قبول الفرض العدم القائل بأن التغيرات فى الإنفاق العام لا تفسر التغيرات التى تحدث فى الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى ، حيث قيمة prob=0.7786 . نستنتج من ذلك وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى إلى الإنفاق العام وليس العكس .

جدول (٥)
اختبار سببية جرانجر العلاقة بين الإنفاق والبطالة

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 01/26/20 Time: 01:33
Sample: 1980 2018
Lags:2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
U does not Granger Cause PE	37	3.52864	0.0420
PE does not Granger Cause U		0.27012	0.6078

ويوضح الجدول (٥) نتائج السببية بين المتغيرين محل الدراسة حيث يشير إلى وجود علاقة سببية أحادية تتجه من معدل البطالة إلى الإنفاق العام ، أى أن التغيرات التى تحدث فى معدل البطالة تفسر التغيرات التى تحدث فى الإنفاق العام ، حيث تم رفض الفرض العدم لان قيمة prob=0.0420 . وتم قبول الفرض العدم القائل بأن التغيرات فى الإنفاق العام لا تفسر التغيرات التى تحدث فى البطالة ، حيث قيمة prob=0.6078 . نستنتج من ذلك وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من البطالة إلى الإنفاق العام وليس العكس .

جدول (٦)
اختبار سببية جرانجر العلاقة بين الإنفاق والتضخم

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 01/26/20 Time: 16:37
Sample: 1980 2018
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
INF does not Granger Cause PE	37	0.00061	0.9804
PE does not Granger Cause INF		7.13039	0.0114

ويوضح الجدول (٦) نتائج السببية بين المتغيرين محل الدراسة حيث يشير إلى وجود علاقة سببية أحادية تتجه من الإنفاق العام إلى التضخم ، أى أن التغيرات التى تحدث فى الإنفاق العام تفسر التغيرات التى تحدث فى التضخم ، حيث تم رفض الفرض العدم لأن قيمة prob=0.0114 . وتم قبول الفرض العدم القائل بأن التغيرات فى التضخم لا تفسر التغيرات التى تحدث فى الإنفاق العام ، حيث قيمة prob=0.9804 . نستنتج من ذلك وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الإنفاق العام إلى التضخم وليس العكس .

جدول (٧)
اختبار سببية جرانجر العلاقة بين الإنفاق العام والتوازن الخارجى

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 01/26/20 Time: 16:46
Sample: 1980 2018
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
BOP does not Granger Cause PE	37	6.21066	0.0053
PE does not Granger Cause BOP		1.93020	0.1616

ويوضح الجدول (٧) نتائج السببية بين المتغيرين محل الدراسة حيث يشير إلى وجود علاقة سببية أحادية تتجه من الميزان التجارى إلى الإنفاق العام ، أى أن التغيرات التى تحدث فى الميزان التجارى تفسر التغيرات التى تحدث فى الإنفاق العام ، حيث تم رفض الفرض العدم لأن قيمة prob=0.0053 . وتم قبول الفرض العدم القائل بأن التغيرات فى الإنفاق العام لا تفسر التغيرات التى تحدث فى الميزان التجارى ، حيث قيمة prob=0.1616 . نستنتج من ذلك وجود علاقة سببية ذات إتجاه واحد من الميزان التجارى إلى الإنفاق العام وليس العكس .

نموذج تصحيح الخطأ :

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة والتى تشير إلى علاقة توازنية فى الأجل الطويل ، يتم اختبار وجود هذه العلاقة فى الأجل القصير . الذى يقوم على اختبار العلاقة عند الفرق الأول لسلاسل متغيرات الدراسة ، مع إضافة سلسلة البواقى المبطأة بفترة واحدة . وتوصلت نتائج التقدير إلى وجود علاقة قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة طبقا لنموذج تصحيح الخطأ (راجع مخرجات التقدير) .

نتائج الدراسة :

١- على مستوى التحليل النظرى توصلت الدراسة إلى أن تحقيق أهداف المربع السحرى لكالدور ليس سهلاً ، فعند حدوث تحسن فى بعض محاور المربع السحرى يظهر تدهوراً فى محاور أخرى فى نفس السنة ، أى أن مثلوية المربع السحرى لم تتحقق كاملة فى الاقتصاد المصرى .

٢- تبين من نتائج اختبار جذر الوحدة بأن المتغيرات غير مستقرة عند المستوى وأصبحت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول ، ومن ثم فهى متكاملة (co-integration) من الدرجة I (1)

٣- وأكد تطبيق اختبار التكامل المشترك أن المتغيرات متكاملة ، وان هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق العام ومتغيرات (النمو الاقتصادى والبطالة والتضخم والتوازن الخارجى) .

٤- توصلت تطبيق طريقة المربعات الصغرى OLS إلى أن الإنفاق العام يرتبط بعلاقة طردية بالنمو الاقتصادى ، و بعلاقة عكسية بالبطالة ، وبعلاقة طردية بالتضخم ، وبعلاقة عكسية بالتوازن الخارجى .

٥- أظهر اختبار السببية لجرانجر ، وجود علاقة سببية أحادية تتجه من النمو الاقتصادى إلى الإنفاق العام وليس العكس ، وعلاقة سببية أحادية تتجه من البطالة إلى الإنفاق العام وليس العكس ، وعلاقة سببية أحادية تتجه من الإنفاق العام إلى التضخم وليس العكس ، وعلاقة سببية أحادية تتجه من الميزان التجارى إلى الإنفاق العام وليس العكس .

٦- وأكد اختبار نموذج تصحيح الخطأ إلى وجود علاقة قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة .

التوصيات :

١- ضرورة انتهاج سياسة مالية محفزة للنمو ورشيدة لإدارة النفقات العامة ، وإعطاء الأولوية لتمويل الإنفاق الاستثمارى ، والاعتماد على الموارد المحلية ولو بشكل تدريجى ، وتوجيه الإنفاق العام إلى القطاعات الأكثر كفاءة مثل قطاع الإنشاءات والقطاع الصناعى والزراعة والعمل على تحفيز الطلب على العمالة من قبل القطاع الخاص وعدم الاعتماد على القطاع العام فى إحداث التوسع الوظيفى ، والعمل على زيادة الطلب على المنتج المحلى .

٢- زيادة الاهتمام بجودة الصناعات ، وذلك من اجل زيادة القدرة التنافسية وفتح الأسواق وتحقيق فائض فى الميزان التجارى وتطبيق السياسات الاقتصادية التى تعالج الاختلال فى ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات وخفض الواردات .

٣- ضرورة ترشيد الإنفاق العام وتوجيه نحو الاستثمار فى البينة التحتية التى تخلق مناخا داعما للاستثمار الخاص .

٤- العمل على زيادة مرونة الجهاز الإنتاجى من خلال تحفيز وتدعيم القطاعات الاناتجية مثل الزراعة والصناعة .

٥- تهيئة المناخ لاستخدام التجارة الإلكترونية من خلال تنظيم ومراجعة التشريعات التى تعزز المتعاملين وذلك من خلال حماية المستهلكين وتحقيق الأمن الإلكترونى .

٦- توجيه الإنفاق العام إلى القطاعات المنتجة وذلك من اجل تخفيض معدلات البطالة إلى أدنى مستوى وزيادة معدلات النمو الاقتصادى وزيادة الصادرات وتحسبن وضع ميزان المدفوعات .

٧- قصر الإنفاق علي النفقة الفعالة وهي تلك التي ترتبط بأهداف كمية وعينية وتقاس نتائجها بمعايير الكفاءة والأداء وبالتالي لا ينبغي أن ينظر للأمر علي أنه مجرد حجم الاعتمادات مالية وإنما لما يحققه أداء كل جنيه ينفق من هذه الاعتمادات ، ولا شك أن الإعداد والاستعداد لذلك هو البداية الحقيقية لتطبيق موازنة البرامج والأداء .

٨- تطوير الإدارة الضريبية والأداء الضريبي ، ووضع وتنفيذ مقترحات عملية قابلة للتطبيق لزيادة موارد الدولة ، فهذا أمر هام وحتمي طالما أنه لا يمس محدودي الدخل ، وعلي أن يتم ذلك في إطار من العدالة الاجتماعية .

٩- دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الدعم والإعانات للمستثمرين المحليين وتخفيض الأعباء الضريبية وتشجيعهم على الإنتاج من أجل التصدير من أجل الحد من البطالة وتحسين وضع ميزان المدفوعات .

الأبحاث المتوقعة (آفاق البحث) :

بالرغم من المساهمة البسيطة التى قدمت فى هذه الدراسة والنتائج التى تم التوصل إليها ، فإن هناك حاجة إلى المزيد من البحث فى هذه العلاقة لما لها من أهمية فى جانبها التطبيقى فى صياغة السياسات المرجوة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية " المربع السحرى لكالدور " ، وتعتبر هذه الدراسة محاولة بسيطة لفتح المجال لبحوث ودراسات أخرى حول نفس الموضوع على سبيل المثال **" أثر السياسة المالية والنقدية فى تحقيق متغيرات المربع السحرى لكالدور" و " تقييم فاعلية متغيرات السياسة المالية فى التأثير على متغيرات المربع السحرى لكالدور " .**

المراجـع

أولاً : المراجع العربية

١- أحمد ، علاء مصطفى (٢٠١٩) ، " تحليل الأهمية الاقتصادية للإنفاق العام والتوظف فى اليابان " ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة ، كلية التجارة بالإسماعلية - جامعة قناة السويس ، المجلد ١٠، العدد ٣ .

٢- أحمد ، بوعمرة وعمر ، قيزة (٢٠١٦) ، " أثر السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادى فى الجزائر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٤) دراسة قياسية حسب نموذج سانت" رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة العربى التبسى ، الجزائر .

٣- آية ، دشوشة وخديجة ، بن زاوى (٢٠١٧) ، " أثر ترشيد الإنفاق العام فى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية - دراسة حالة الجزائر ٢٠٠-٢٠١٥ " ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، الجزائر .

٤- الباز ، هبة (٢٠١٤) ، " قياس كفاءة الإنفاق العام فى مصر ومقترحات الارتقاء بها " ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة .

٥- البنك المركزى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، أعداد متفرقة .

٦- بن عزة ، محمد (٢٠١٥) ، " ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تحليلية قياسية لدور النفاق العام فى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية فى الجزائر " رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، جامعة أبوبكر بلقايد - تلمسان ، الجزائر .

٧- بن على ، عبدالغالنى (٢٠١٩) ، " طبيعية العلاقة السببية بين أهداف السياسة الاقتصادية - المربع السحرى - فى الجزائر (١٩٧٠-٢٠١٥) " ، مجلة الباحث الاقتصادى ، المجلد ٧، العدد ١١(مكرر) .

٨- حسيبة ، زيان (٢٠١٨) ، " أثر النمو الاقتصادى على الإنفاق العام فى الجزائر : دراسة تطبيقية لقانون فجنر خلال الفترة ١٩٦١-٢٠١٦" ، الملتقى الدولى الأول ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة على لونيسى البليدة ، الجزائر .

٩- حسين ، إبراهيم وجميل ، سندس (٢٠١٩) ، " قياس وتحليل أثر الإنفاق العام على متغيرات المربع السحرى لـ (Kaldor) فى المملكة العربية باستخدام التقنية الإحصائية للانحدار

الذاتى للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) للمدة ١٩٩١-٢٠١٧ " ، مجلة جامعة دهوك ، المجلد (٢٢) ، العدد١ (العلوم الإنسانية والاجتماعية) .
١٠- خبازى ، فاطمة (٢٠١٧) ، " اقتصاد المعرفة ودوره فى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية " المربع السحرى لكالدور" المؤتمر العلمى الثالث لعلوم المعلومات ، اقتصاد المعرفة والتنمية الشاملة للمجتمعات الفرص والتحديات فى الفترة ١٠-١١ أكتوبر ، كلية الآداب ، جامعة بنى سويف ، مصر .
١١- خفاجة ، أمل (٢٠١٣) ، " أثر الإنفاق الحكومى على النمو الاقتصادى - دراسة قياسية على الاقتصاد الفلسطينى ١٩٩٦-٢٠١١ " ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، عمادة الدراسات العليا ، الجامعة الإسلامية ، غزة .
١٢- دياب ، ولاء (٢٠١٣) ، " فاعلية الإنفاق العام فى تحقيق التحول الاقتصادى فى مصر (١٩٩١-٢٠١١) " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مكتبة كلية التجارة ، جامعة بنها .
١٣- راتول ، محمد وكروش ، صلاح الدين (٢٠١٤) ، " تقييم فعالية السياسة النقدية فى تحقيق المربع السحرى لكالدور خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠)" ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، المجلد ٢١، العدد ٦٦.
١٤- زواوى ، الحبيب (٢٠١٢) ، " أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة على متغيرات المربع السحرى للسياسة النقدية : دراسة قياسية لحالة الجزائر ما بين ١٩٧٠-٢٠٠٧ " ، مجلة أبعاد اقتصادية ، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، العدد ٢ .
١٥- سالمان ، وفاء محمد (٢٠١٤) ، " الآثار التوزيعية للإنفاق العام فى مصر بالتركيز على التعليم قبل الجامعى : دراسة تحليلية " ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، المجلد ٢٢٨ن ، العدد ٢ .
١٦- الشامى ، سلام (٢٠١٤) ، " تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم فى الاقتصاد الليبى لسنوات (١٩٩٠-٢٠٠٩)" المجلة الاقتصادية ، جامعة البصرة - كلية الإدارة والاقتصاد ، المجلد ٩ ن ، العدد ٣٦ .
١٧- عبدالقادر خليل وطارق ، رقاب (٢٠١٧) ، " أثر الإنفاق العام على البطالة فى الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤" ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، جامعة زيان عاشور بالجلفة ، الجزائر .
١٨- قريجيج ، بن على (٢٠١٨) ، " أثر الإنفاق الحكومى على النمو الاقتصادى فى الجزائر دراسة قياسية للفترة ١٩٩٠-٢٠١٧" ، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ، المدرسة العليا بوهران ، الجزائر .
١٩- لبرة ، هشام وضيف الله ، محمد (٢٠١٧) ، " أثر السياسة النقدية على متغيرات المربع السحرى لكالدور –دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٤) " ، مجلة الباحث- عدد ١٧ ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادى ، الجزائر .
٢٠- محفوظ ، فاطمة (٢٠١٥) ، " أثر السياسة المالية على سلوك بعض متغيرات الاقتصاد الكلى الجزائرى - دراسة حالة - مغيرات المربع السحرى لـ Nicolas Kaldor خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٣ " ، رسالة ماجستير - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة أكلى محند اولحاج – الجزائر .
٢١- المزروعى ، على (٢٠١٢) ، " أثر الإنفاق العام فى الناتج المحلى الإجمالى دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات ١٩٩٠-٢٠٠٩" ، مجلة جامعة العلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد ٢٨- العدد الأول .

٢٢- مسعودة ، شمسة وهبيتة ، نعيمة (٢٠١٨) ، " أثر متغيرات المربع السحرى لكالدور على الإنفاق العام - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠١٧ " ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادى ، الجزائر .
٢٣- مسعودى ، زكرياء (٢٠١٧) ، " تقييم برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحرى دراسة للفترة ٢٠٠١-٢٠١٦ " ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية - عدد ٦ ، جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادى ، الجزائر .
٢٤- مركز دعم واتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصرى ، تقارير مختلفة .
٢٥- نفادى ، محمد صديق (١٩٩٩) ، " قياس اثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادى فى مصر خلال الفترة (١٩٧١/٧٠ - ١٩٩٥/٩٤) " ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، المجلد ٩٠ ، العدد ٤٥٥ ، ٤٥٦ .
٢٦- هناء ، بن عزة (٢٠١٧) ، " أثر الإنفاق الحكومى على النمو الاقتصادى فى الجزائر (١٩٩٠-٢٠١٤) " مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، المجلد الرابع /العدد الأول ، الجزائر .
٢٧- وزارة المالية (مارس ٢٠١٩) ، " البيان المالى لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ١٩ /٢٠٢٠ ، موازنة التنمية الاقتصادية والبشرية " جمهورية مصر العربية .

ثانياً : المراجع الأجنبية

28- Bertocco, G. (2001), " is kaldor's theory of money supply endogeneity still relevant?" Metroeconomica 52:1.
29- Kaldor, N. (1971), " Conflicts in National Economic Objectives." The Economic Journal.81 (321), pp. 1-16.
30- Kaldor, N, (1966b), " Causes of the Slow Rate of Economic Growth of the United Kingdom", Cambridge: Cambridge University Press.
31- Kaldor, N, (1968), "Productivity and Growth in Manufacturing Industry: A Reply." Economical 140,285-391.
32- Firme. V. and Teixeira. J, (2014), " Index of Macroeconomic Performance for a Subset of Countries: A Kaldorian Analysis from the Magic Square Approach Focusing on Brazilian Economy in the Period 1997-2012 "Panoeconomicus, , 5, Special Issue, pp. 527-542.
33- Medrano, René A. and Teixeira, Joanili R. (2013), " A kaldorian Macroeconomic index of Economic welfare" Revista de História Econômica & Economia Regional Aplicada – Vol. 8 No. 14.
34- Nehme, Georges N. (2014), " Ensuring Effectiveness of Economic and Monetary Policies through Considering Economic Schools of Thought: Lebanon 1990-2010" Open Journal of Social Sciences, 2014, http://www.scirp.org/journal/jss
35- Picek, O. (2017), " The magic square" of Economic policy measured by a macroeconomic performance index " New school for social research department of economic, 1-32.

مخرجات تقدير النموذج الاحصائى
انحدار بسيط الإنفاق العام والبطالة

Dependent Variable: U
Method: Least Squares
Date: 01/26/20 Time: 15:46
Sample: 1980 2018
Included observations: 39

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	33.13787	7.581696	4.370772	0.0001
PE	-0.221323	0.069901	-3.166246	0.0031

R-squared	0.213186	Mean dependent var	9.156410
Adjusted R-squared	0.191921	S.D. dependent var	2.357651
S.E. of regression	2.119368	Akaike info criterion	4.390033
Sum squared resid	166.1937	Schwarz criterion	4.475344
Log likelihood	-83.60565	Hannan-Quinn criter.	4.420642
F-statistic	10.02512	Durbin-Watson stat	0.218475
Prob(F-statistic)	0.003088		

استقرار البواقى (مستقرة عند الفرق الاول)

Null Hypothesis: D(E2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.551009	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.621023	

5% level	-2.943427
10% level	-2.610263

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

انحدار بسيط الإنفاق العام والتضخم

Dependent Variable: INF
Method: Least Squares
Date: 01/26/20 Time: 16:15
Sample: 1980 2018
Included observations: 39

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-61.57849	18.53584	-3.322130	0.0020
PE	0.675888	0.170894	3.955008	0.0003

R-squared	0.297140	Mean dependent var	11.65744
Adjusted R-squared	0.278144	S.D. dependent var	6.098558
S.E. of regression	5.181463	Akaike info criterion	6.177972
Sum squared resid	993.3596	Schwarz criterion	6.263283
Log likelihood	-118.4705	Hannan-Quinn criter.	6.208581
F-statistic	15.64209	Durbin-Watson stat	1.142446
Prob(F-statistic)	0.000333		

استقرار البواقى (مستقرة عند الفرق الأول)

Null Hypothesis: D(E1) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.550970	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.621023	
	5% level	-2.943427	
	10% level	-2.610263	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

انحدار بسيط الإنفاق والناتج المحلى الاجمالى الحقيقى

Dependent Variable: RGDP
Method: Least Squares
Date: 01/26/20 Time: 23:35
Sample: 1980 2018
Included observations: 39

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-452111.7	256650.8	-1.761583	0.0395
PE	5828.708	2403.378	2.425215	0.0223

R-squared0.178874 Mean dependent var169803.0

Adjusted R-squared0.148462	S.D. dependent var61126.75
S.E. of regression56407.05	Akaike info criterion24.78505
Sum squared resid8.59E+10	Schwarz criterion24.87934
Log likelihood-357.3832	Hannan-Quinn criter.24.81458
F-statistic5.881668	Durbin-Watson stat0.095926
Prob(F-statistic)0.022263	

استقرار البواقى
مستقرة عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(E) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.008334	0.0468
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

انحدار بسيط الإنفاق العام والتوازن الخارجى

Dependent Variable: BOP
Method: Least Squares
Date: 01/26/20 Time: 16:34
Sample: 1980 2018
Included observations: 39

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.30E+10	3.06E+10	1.733966	0.0413
PE	-5.69E+08	2.82E+08	-2.018534	0.0398

R-squared	0.099197	Mean dependent var	-8.64E+09
Adjusted R-squared	0.074851	S.D. dependent var	8.88E+09
S.E. of regression	8.54E+09	Akaike info criterion	48.62472
Sum squared resid	2.70E+21	Schwarz criterion	48.71003
Log likelihood	-946.1820	Hannan-Quinn criter.	48.65533
F-statistic	4.074478	Durbin-Watson stat	0.098430
Prob(F-statistic)	0.050828		

استقرار البواقى (مستقرة عند الفرق الاول)

Null Hypothesis: D(E2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.897845	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.621023	
	5% level	-2.943427	

	10% level	-2.610263	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

قياس العلاقة قصيرة الأجل باستخدام نموذج تصحيح الخطأ
العلاقة بين الإنفاق العام و الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	535.6310	Prob. F(1,36)	0.0000
Obs*R-squared	35.60685	Prob. Chi-Square(1)	0.0000

العلاقة بين الإنفاق العام و البطالة

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	153.7258	Prob. F(1,36)	0.0000
Obs*R-squared	30.78959	Prob. Chi-Square(1)	0.0000